مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٦٨** (الاستئناف ١)
الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيدة دلاميني – زوما/السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد ويرايودا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد شوفالييه
	بنما	السيد آرياس
	بوركينا فاسو	السيد باسولي
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	الصين	السيد وانغ كوانغيا
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد بوي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيد سكراتشيك
	كوستاريكا	السيد ويسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/229)

تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات ولا سيما في أفريقيا (S/2008/18)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠..

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين، وكما ذُكر صباح اليوم، بأن يقصروا مدة بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق، وذلك لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ومطلوب من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أويحيى، رئيس الوزراء السابق والممثل الشخصي لرئيس الجزائر.

السيد أويحيى (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد طلب مني السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أن أنقل إلى مجلس الأمن أسفه الشديد لعدم تمكنه من المجيء إلى هنا شخصيا لحضور هذه الجلسة الهامة بسبب وجود جدول أعمال وطني مزدحم. كما أنه طلب مني أن أنقل إلى المجلس أطيب تمنياته بنجاح هذه الجلسة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولقد منحني أيضا في هذه المناسبة شرف تلاوة الرسالة التالية على المجلس.

”أود في البداية أن أشكر رئيس مجلس الأمن على مبادرته بتنظيم عقد مناقشة رفيعة المستوى في مجلس الأمن حول تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلام والأمن التابع له. لقد أصبح حقا من الأمور الملحة تحسين القدرات وتعزيز الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال حفظ السلام والأمن البالغ الأهمية.

”وبالنسبة للقارة الأفريقية، يمثل السعي من أجل السلام والأمن وتعزيزهما تحديا كبيرا لا يقل أهمية عن مسألة التنمية. وفي ذلك الصدد، نشير بكل سرور إلى انخفاض عدد الصراعات وحالات الأزمات في السنوات الأخيرة في القارة، وكذلك التقدم الذي لا يمكن إنكاره والذي تحقق في سيراليون وليبريا وبوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يعزز ذلك الاتجاه وينمو بفضل الالتزام الجماعي لأفريقيا بتحقيق السلام، الذي يتجسد في الإجراءات التي يتخذها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما ينبغي تشجيع ذلك الاتجاه ودعمه بقوة من جانب المجتمع الدولي بأكمله.

”وفي مؤتمر القمة العاشر للاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، أكد الأمين العام على أهمية تقوية روابط التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد أشار إلى أنه من الحيوي تعزيز تلك الشراكة من أجل التغلب على العقبات التي تعترض طريق السلام والأمن في القارة. وأرحب بالمستوى الرفيع من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والنجاح الذي تحقق في ذلك المجال.

”وفي إطار ذلك التعاون، حدث نقل للسلطة في العام الماضي من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد استند ذلك التطور الرئيسي إلى توازن دينامي بين الاعتبارات السياسية الحتمية والمتطلبات التشغيلية واللوجستية التي لا يمكن التغاضي عنها. وفي أماكن أخرى، تقدم الأمم المتحدة الدعم إلى بلدان أفريقية مثل بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو بموجب برنامج عمل لجنة

بناء السلام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استفاد بلدان من تلك البلدان من موارد صندوق بناء السلام. ولكن لسوء الحظ لم يتم دفع الأموال المخصصة في الميزانية بالكامل.

”وفيما يتعلق بمسألة السلام والأمن، يتميز الوضع في أفريقيا بحالات الخروج من الأزمات وإدامة الصراعات التي نأمل أن نتوصل إلى حلول لها، أولا، بتعبئة الأفارقة أنفسهم، وفي نهاية المطاف بتعبئة المجتمع الدولي. وهذه هي الحال في الصحراء الغربية، حيث تنتشر هناك بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لما يزيد على ١٥ عاما. وهذه هي الحال أيضا في الصومال، حيث لم تتمكن بعثة الاتحاد الأفريقي بوضوح من تهيئة الظروف اللازمة لحل مسألة الأمن والجوانب السياسية والإنسانية لهذا الوضع.

”إن تنفيذ هيكل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي – بما في ذلك آلية منع الصراعات وإدارتها وتسويتها، ومجلس السلام والأمن، ومجلس الحكماء – يبين تصميم أفريقيا على الاضطلاع بالمسؤولية بنفسها وعلى العمل من أجل التوصل إلى الحلول السياسية التي تدمج قيم المصالحة والتوفيق وتكفل استدامة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

”ويحدوني الأمل في أن تمثل هذه المناقشة الرفيعة المستوى في مجلس الأمن خطوة حاسمة نحو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. ويمكن أن يؤدي هذا التعاون، القائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إلى تطوير أساليب تشغيل مبتكرة. وفي ذلك الصدد، من المفيد للغاية بالنسبة لنا أن نعتمد تفسيرا للفصل الثامن من الميثاق أكثر طموحا، وذلك يعتبر الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام التي تقودها المنظمات الإقليمية. ويمكن أن يأخذ هذا التفسير بعين الاعتبار الحقائق المحلية والردود المواتية التي تتكيف مع السياقات والخصائص المحددة، وذلك برؤية واضحة للمسؤوليات وأوجه التكامل الخاصة بكل طرف من الأطراف.

”ومن المهم حقا أن يتم بالكامل تحقيق الإمكانية التي لم تُستغل بعد لأوجه التآزر والتفاعل والتنسيق في التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولا يوجد أدنى شك في أن التوصل إلى توليفة ناجحة للجهود الإقليمية ودون الإقليمية، مع أنشطة المجتمع الدولي، سيمكننا من تعبئة كل الطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف التي تخدم قضية السلام.

”وفي ذلك السياق، ما أن يعتمد مجلس الأمن عملية لحفظ السلام في القارة الأفريقية، يجب معاملتها معاملة العمليات التي تقودها الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأموال ودفعها، والتي يجب أن تكون كافية ومنتظمة. لقد حان الوقت لإضفاء الطابع المؤسسي على التمويل وتجاوز النهج المخصص لبعض عمليات التمويل التي تجعل من الصعب تخطيط وإدارة هذه البعثات.

”وإذا أردنا القضاء على أوجه عدم اليقين مرة واحدة ونهائيا، ينبغي أن ننظر في إنشاء آليات تمويل أكثر اتساقا وأفضل تنسيقا. وفي ذلك الصدد، فإن الطريق الذي حدده رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ – والذي يتكون من تنظيم البعثات التي يقودها الاتحاد، بموافقة

مجلس الأمن، والتي تمول عن طريق الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سياق الفصل الثامن من الميثاق – ينبغي دعمه وتنفيذه في أقرب وقت ممكن. وهذا النهج من شأنه تمكيننا باستمرار من التغلب على القيود الكبيرة للتمويل التي تواجه أفريقيا. كما يساعد على تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وإعادة تأكيد سلطة مجلس الأمن ومصداقيته في الإشراف على المبادرات الإقليمية، التي يضطلع بها حينئذ في ظل أهداف واضحة وبفعالية وفي يقين بأن الأموال ستستخدم أفضل استخدام، على نحو يرضي المجتمع الدولي برمته‘‘.

بعد أن قرأت رسالة الرئيس بوتفليقة، أود أن أضيف بإيجاز شديد تعليقين بالنيابة عن وفد الجزائر.

أولا، نحن نؤيد البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، كما نؤيد الاقتراح الذي قدمه بالنيابة عن أفريقيا.

ثانيا، تشيد الجزائر بالجهود الشخصية التي بذلها الرئيس مبيكي في عقد هذه الجلسة وفي إعداد مشروع القرار الذي قُدِّم إلى مجلس الأمن. ويعتبر هذا الالتزام من جانبه تكريما لبلاده، جنوب أفريقيا. كما أنه يشرف أفريقيا. وبالنيابة عن الرئيس بوتفليقة، نتقدم له بأسمى آيات الشكر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن معالي السيدة لوري أولغا غونجو، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية والتكامل الإقليمي في غابون، إلى الإدلاء ببيانها.

السيدة غونجو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): باسم رئيس جمهورية غابون، فخامة السيد الحاج عمر بونغو أونديمبا، الذي أتشرف بتمثيله هنا، أود أن أعرب لكم عن سرور وفدي وسروري أنا شخصيا لرؤية السيد مبيكي، يترأس هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن دور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

ورئيس جمهورية غابون، كما يعلم المجلس، يولي اهتماما كبيرا للمسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، خاصة في أفريقيا. ولهذا فإنه يؤيد تمام التأييد المبادرة التي اتخذتها رئاسة المجلس لتنظيم هذه الجلسة لدراسة المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين. ويمكن للمجلس أن يطمئن إلى تضامنه فيما يتعلق بالتوصيات التي ستخرج بها هذه الجلسة.

لقد اقترح تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186)، سبلا مثيرة للاهتمام في تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي حين يوجد اليوم ما يدعونا إلى الابتهاج بشأن التطورات الحاصلة في السنوات الأخيرة في هذا المجال، وخاصة في أفريقيا، يجب أن نقر بأنه ما زال يتعين عمل الكثير حتى يكون لهذا التعاون مضمون أقوى. وعن طريق الإسهام الهام والمستمر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي عملياتنا، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أبدت أفريقيا إرادتها وقدرتها على تعبئة القوى لحل الصراعات والأزمات التي تهدد الأمن الجماعي. وهذا هو الحال فيما يتصل بالبعثة الأفريقية لحفظ السلام في بوروندي، وبعثة الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المختلطة في دارفور، وبعثة الاتحاد الأفريقي الأخيرة في الصومال.

ويسهم رئيس جمهورية غابون، بالتشاور مع نظرائه في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في السعي إلى حلول

للأزمات الحاصلة في المنطقة دون الإقليمية. كما أنه يقوم، بصفته رئيسا للجنة المخصصة المعنية بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشجيع على إجراء مشاورات وحوار شامل لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في ذلك البلد.

وما برح رئيس جمهورية غابون يقوم بدور نشط أيضا فيما يتصل بنشر القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وينطبق نفس الشيء على حالة تشاد حيث تسعى غابون إلى إجراء حوار شامل بين مختلف الجهات المعنية.

وتشارك غابون أيضا في فريق الاتصال المعني بمتابعة اتفاق داكار الذي وقع في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ بين تشاد والسودان، بمبادرة من السيد عبد الله واد، رئيس السنغال. وعقد الفريق أول اجتماع له على مستوى وزراء الخارجية في ليبرفيل في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وسيعقد اجتماع آخر لفريق الاتصال، على مستوى خبراء الدفاع والأمن والاستخبارات هذه المرة في طرابلس، ليبيا في نهاية هذا الشهر، وذلك للنظر، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في سرعة إنشاء قوة لمراقبة الحدود فيما بين تشاد والسودان، والتخطيط لذلك.

وللأسف، تواجه كل هذه المبادرات الأفريقية نقصا في الموارد، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل بناء القدرات البشرية والمؤسسية وبناء السلام. ولهذا يؤيد بلدي اقتراح الأمين العام القيام على سبيل الاستعجال بإنشاء فريق من كبار الخبراء للنظر بتعمق في توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستقر لعمليات حفظ السلام التي تبادر بها منظمات إقليمية.

ويمثل بناء القدرات في ميدان الدبلوماسية الوقائية مجال اهتمام آخر أشير إليه في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويمكن من هذا المنظور أن تساعد البعثات المشتركة للوساطة والمساعي الحميدة في القضاء على الصراعات والأزمات الناشئة.

وعلى صعيد موضوع مختلف تماما، تود غابون أن توجه نداء قويا إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي تواجه زيادات في أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي قد يفجر قلاقل اجتماعية – اقتصادية يمكن أن تتردى وتتحول إلى أزمات دائمة.

وأود أن أعرب عن الرغبة في أن يعزز القرار الذي سيتخذ في نهاية هذه المناقشة إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي بصفة خاصة، لصون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيدة زينب حواء بانغورا، وزيرة الخارجية في سيراليون.

السيدة بانغورا (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص تقدير فخامة السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، لدعوته إلى الاشتراك في هذه المناقشة. وإنني إذ أهنئ أيضا الرئيس ثابو مبيكي على التفكير في هذه المبادرة الجديرة بالثناء، أود أن أعرب عن عميق أسف الرئيس كوروما لعدم قدرته على الحضور شخصيا للإسهام في هذا الموضوع الفائق الأهمية، نظرا لشواغل قاهرة في البلد.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره الشامل إلى مجلس الأمن عن هذا الموضوع (S/2008/186) والتوصيات الواردة فيه.

وإن حنكة الرئيس مبيكي وقدرته الفائقتين، بالاقتران مع خبرته الوفيرة كلها تقنعنا بأن بوسعنا أن نفيض بالفخر وبالثقة في أن مهاراته الخاصة تلك يمكن أن يكون لها أثرها على مداولات هذه الجلسة.

وتتيح الشراكة، وكذلك التعاون، الفرصة لكي نتعرف على الميزات المقارنة للأمم المتحدة والجهات المعنية الإقليمية، ليسهم كل منها في معالجة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وهكذا فإن الجهد المتضافر في إدارة الصراعات وحلها ومنعها يشكل عنصرا حيوي الأهمية للسلام والأمن والرخاء على الصعيد الدولي.

وسيراليون،بصفتها أمة بزغت من صراع طويل، وما زالت تواجه آثار ذلك الخطر، دليل حي على الأهمية الحاسمة للنهج الإقليمي لحل الصراعات ومنعها. ويوفر القرار التاريخي الذي اتخذه مجلس الأمن في القرار ١١٨١ (١٩٩٨) بالترحيب والتنويه بالإسهام الهام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما لجهود حكومة سيراليون من أجل إعادة بسط الإدارة الفعالة، والعملية الديمقراطية، والبدء في مهمة التعمير، والمصالحة والإنعاش على الصعيد الوطني دليلا واضحا على ضرورة هذه الشراكات.

لقد عانت أفريقيا، التي يوجد بها ثلثا أشد البلدان فقرا في العالم، من طائفة واسعة من الصراعات المدنية التي أدت إلى الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي – الاقتصادي. والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء آليات لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، خاصة حالات الأزمات في ليبريا، وسيراليون، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، ومنطقة دارفور، في السودان، توضح بجلاء استعداد أفريقيا الاضطلاع بمسؤوليتها عن السلام والأمن والاستقرار في القارة والتزامها بذلك.

وعلى الرغم من التوجهات الإيجابية وأوجه التقدم نحو تحقيق السلام الدائم في أفريقيا، فإن الظروف اللازمة للتنمية المستدامة لم توطد حتى الآن في كل أنحاء القارة. وبالتالي، فإن هذه الجهود لا يمكن أن تؤتي ثمارا إلا من خلال تعاون المجتمع الدولي ودعمه على أساس مبدأ الاحترام والثقة المتبادلين. ولذلك، ثمة حاجة ملحة لتكثيف ومواءمة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بغية تطوير القدرات البشرية والمؤسسية الأفريقية، ولا سيما في البلدان الخارجة من الصراع.

إن الحاجة إلى دعم تلك البلدان لمساعدتها في الوقوف على أقدامها أساسية للغاية، وتتضمن بناء السلام والدبلوماسية الوقائية. ونحن ندرك جيدا التحديات التي تواجهها البلدان في فترة ما بعد انتهاء الصراع وبعد أعوام من الاقتتال الأهلي. فتلك البلدان التي غالبا ما تكون هشة ومثقلة بأعباء الفقر، لا تكون في العادة على مستوى المهمة الهائلة لإعادة بناء ما خربته أعوام من الدمار. ومساعدة تلك البلدان على تضميد جراح الصراع تمثل بحد ذاتها ترياقا من شأنه أن يساعدها على تحقيق الاستقرار والحيلولة دون عودتها إلى الطريق الشائك المؤدي إلى تجدد الصراع.

وهذا بالذات ما يدفعنا إلى الإشادة بجهود ومشاركة لجنة بناء السلام في بلدان مثل بلدنا، وهي تكافح من أجل إعادة البناء في فترة ما بعد انتهاء الصراع. إننا نعتقد أن الدعوة إلى التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام واللجنة الدائمة المتعددة الأبعاد التابعة للاتحاد الأفريقي يمكن تعزيزها من خلال المشاورات والتنسيق الاعتياديين. إن الموارد الكبيرة التي ننفقها على التدخل وعمليات حفظ السلام يمكن تخفيضها إلى حد كبير إذا ما استثمرنا موارد كبيرة في الدبلوماسية الوقائية من خلال التصدي للأسباب الجذرية للصراعات القادمة. وبالتالي، فإن علاج الأمور في وقتها يحول دون استفحالها.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتكيف مع التحولات والتطورات التي تشهدها القارة حاليا، وعلى الأخص في سياق الهياكل والبرامج

المتطورة للاتحاد الأفريقي. وانطلاقا من روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وضع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية آليات لتعزيز القدرات على حفظ السلام وأداء دور رائد في عمليات حفظ السلام في القارة. وتتطلب هذه الجهود الجارية التعاون والتنسيق الوثيقين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، أود التأكيد، فيما يتصل بتعزيز السلام والأمن الدوليين، على أن التحدي الحقيقي يكمن في تعزيز الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. ويستدعي ذلك أيضا تنفيذ الولايات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، ويبرز الحاجة إلى أن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتوفير مزيد من الدعم للاتحاد الأفريقي بالوسائل التالية.

أولا، ينبغي تجديد موارد صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، وتأمين التمويل على نحو مرن وقابل للتنبؤ به والاستدامة لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، لكي يتمكن من النشر السريع والمعزز للقوات في عمليات حفظ السلام. ثانيا، ينبغي تشجيع ودعم مبادرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لمنع نشوب الصراعات والتوسط فيها وحلها بمساعدة الأمم المتحدة. ثالثا، ينبغي تعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال تعبئة الموارد المالية من المصادر الداخلية والخارجية لدعم برامجها. رابعا، ينبغي أن تتكامل الجهود الفردية والجماعية للبلدان الأفريقية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام، بغية كفالة الأمن الغذائي في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المنبثق عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأخيرا، ينبغي إنشاء برنامج ذي هياكل سليمة ومتعدد الشركاء ذوي المصلحة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، مع تحديد الأدوار لجميع الشركاء وتنسيقها بشكل واضح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايوزي سيتهول، وزير المالية في سوازيلند.

السيد سيتهول (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات كل من سبقني من المتكلمين في تهنئة جنوب أفريقيا على تولي رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وأود كذلك أن أشيد بمبادرة وفد بلدكم، السيدة الرئيسة، بعقد هذه الجلسة التاريخية البالغة الأهمية. إننا نؤيدكم بالكامل في هذه المبادرة.

ويرحب وفد سوازيلند بتقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186).

إن إعداد هذا التقرير يبرز أهمية هذه المسألة. فقد علمتنا تجربة السنوات القليلة الماضية أن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن الدوليين. وتنبع أهمية ذلك الدور من كون أن المنظمات الإقليمية تتمتع بميزة مقارنة لا يتمتع بها مجلس الأمن حينما يتعلق الأمر بتفهم طبيعة الصراعات في منطقة ما، وذلك نظرا لعامل القرب منها. وميثاق الأمم المتحدة ذاته يعترف بأهمية المنظمات الإقليمية في فصله الثامن.

ومع التسليم بأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن المجلس لا يمكنه تنفيذ تلك الولاية منفردا. وهذا يبرز أهمية تعزيز وتعميق العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل صون السلام والأمن الدوليين بطريقة فعالة.

إن التعاون الوثيق بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من شأنه أن يحسن معالجة حالات الصراع في أفريقيا بشكل كبير. فالتحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في جهوده

الرامية إلى منع الصراعات وإدارتها وحلها بالغة الصعوبة. وغالبا ما يضطر الاتحاد الأفريقي إلى المبادرة إلى إنشاء بعثاته الخاصة في بعض مناطق الصراع لأن الأمم المتحدة لم تتمكن من نشر بعثات لحفظ السلام هناك. وحتى بعد أن يقرر مجلس الأمن إنشاء عمليات لحفظ السلام، فقد كانت الأمم المتحدة بطيئة في بدء عمل تلك البعثات.

والإحباط الذي يعانيه الاتحاد الأفريقي نابع بشكل رئيسي من نقص الموارد اللازمة لوضع المبادرات في طور التشغيل. ولذلك، لا بد من إنشاء آلية لتوفير التمويل على نحو مرن وقابل للتنبؤ به ومستدام في إطار التخطيط الطويل الأجل لبعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالمقترح حسن التوقيت المتضمن في تقرير الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى لدراسة حالة التمويل واقتراح الكيفية التي ينبغي أن يتم بها ذلك.

ويود وفد سوازيلند أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وعن دعمه الكامل له. ونحث على أن تنفذ العملية التي سيقوم بها الفريق الرفيع المستوى في أسرع وقت ممكن. ونعتقد أنها لن تكون عملية أكاديمية، لأن موضوع الحديث هنا يتعلق بحياة البشر. كما أننا نرحب بالتقدم المحرز في عمل هيكل السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي في هذا المجال.

ولا نغالي في التأكيد على أهمية العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن نتطلع إلى نجاحها.

وأخيرا، وعلى غرار من سبقني من المتكلمين، أود أن أقول إنه ينبغي ألا تغيب المشاكل التي نواجهها حاليا عن بالنا. إن أسعار المواد الغذائية مستمرة في الارتفاع كل يوم، ومن شأنها أن تسبب المشاكل والقلاقل في بلداننا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديودوني كومبو – يايا، وزير الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كومبو – يايا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن أنقل إليكم تحيات فخامة السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، الذي لم يتمكن من المشاركة شخصيا في هذه الجلسة بشأن التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نظرا لارتباطات أخرى. إن فخامته يثق في أن مجلس الأمن، في ظل رئاسة بلدكم، سيعزز تعاونه مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن الهيكل الأفريقي في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها كان ثمرة لالتزام رؤساء دولنا وحكوماتنا، أولا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، ثم في إطار الاتحاد الأفريقي حاليا، من أجل التأكيد على أن السلام والأمن، اللذين لا يمكن تجزئتهما، لهما الصدارة بين الأولويات، لأنه بدون السلام لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يؤكدان تلك النقطة بجلاء تام.

ونرحب بالتعاون النشط بين منظمتينا في مجال حفظ السلام. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد. وأنا لست بحاجة إلى الإشارة إليها بالتفصيل، لأن معظم من تكلموا قبلي أشاروا على نحو بليغ إلى أمثلة عديدة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. بيد أنني أود أن أؤكد بصفة خاصة على الحاجة إلى تعزيز قدرة المنظمات دون الإقليمية التي لديها آليات لتسوية الصراعات مثل مجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى. فهذه الهيئات تعمل على مستوى القواعد

الشعبية، وتؤدي دورا أساسيا وحاسما في تسوية الصراعات وينبغي ألا تعتمد على الاتحاد الأفريقي إلا كملاذ أخير. ولذلك، نرحب باقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء فريق خبراء مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للنظر تفصيلا في كيفية دعم عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها منظمات دون إقليمية، لا سيما من حيث التمويل.

وبالنيابة عن رئيس جمهوريتنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمين العام بان كي - مون على دعمه لإنشاء مكتب إقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى.

وفي ضوء الوضع الجديد، ما زال تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي أيضا مسألة تتسم بالأولوية. وكما تعلمون، سيدتي الرئيسة، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى بلد يمر بمرحلة ما بعد الصراع ويحاول أن يخرج من أزمة استمرت على مدى عقدين من الزمان. وينبغي لأي جهد يرمي إلى إعادة السلام وتعزيزه أن يأخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية في البلد، حيث يشكل الفقر المدقع والجوع والوضع الصحي الهش لشعبنا أرضا خصبة لعدم الاستقرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، الموجود في جمهورية أفريقيا الوسطى، والرامية إلى تحقيق المصالحة في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للحوار الشامل، التي انتهت في ٣١ آذار/مارس والتي من شأنها أن تفسح المجال لإجراء الحوار في وقت قريب جدا.

وختاما، نعرب عن تأييدنا التام لمشروع القرار الذي قدمه بلدكم، سيدتي الرئيسة، والذي يفتح آفاقا جديدة لقارتنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوجو مادوكوي، وزير خارجية نيجيريا ومبعوث رئيس الجمهورية.

السيد مادوكوي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن رئيس الجمهورية أومارو موسى يار أدوا، أود أن أثني على مبادرة جنوب أفريقيا لطرح هذا الموضوع الهام أمام مجلس الأمن. وبالمثل، أثني على الأمين العام بان كي - مون لتقريره الشامل بشأن الموضوع. وهذا تقرير هام بالنسبة للموضوع ليس من حيث مقترحاته من أجل التعاون المحتمل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فحسب، بل ومن حيث تقديم توصيات مستهدفة لتحسين تلك الشراكة. ونعرب عن سرورنا إزاء الجهود التي يبذلها الأمين العام ونوافق على وجهة نظره ومفادها أن هناك أسئلة معلقة بشأن طبيعة الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، يتعين توضيحها.

إن مشاكل أفريقيا هي في الحقيقة مشاكل عالمية، بطرق تفيد الإحصاءات المقيتة بأنها تمثل تحديا يثير الجزع بأكثر مما تفيد الوتيرة الحالية للاستجابة العالمية - لا سيما في مجال التمويل، بالرغم من جهود الأمين العام التي لا تعرف الكلل. ولذلك، تؤيد نيجيريا هذه المناقشة بالكامل، لأنها تهيئ الفرصة لنا لكي نعيد تحديد ومواءمة العناصر الرئيسية للشراكة الاستراتيجية الناشئة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن جذور أسس العلاقة العملية التي ننشدها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تكمن في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وفي هذه القرية العالمية، فإننا لا نحتمل وجود عناصر غير مأمونة، فالخطر قريب بدرجة تبعث على القلق.

توجد منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في موقع فريد يتيح لها إمكانية التصدي للأخطار التي تهدد السلام

والأمن الدوليين. وتدرك نيجيريا فعالية أوجه التكامل والشراكات في هذا الصدد. وهذا جزء من السبب الذي من أجله نلتزم التزاما راسخا بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونعتقد أن هذه المناقشة، التي تجري في وقت خفت فيه حدة الحروب الساخنة في أفريقيا، من شأنها أن تعزز الزخم، الذي ينبغي أن نبني عليه. والاتحاد الأفريقي، من جانبه، أبدى إرادة سياسية كافية من أجل حل مشاكل القارة سلميا. والمطلوب الآن أن يقدم المجتمع الدولي التمويل للوفاء بوعوده.

وأختتم كلمتي بالمطالبة بإقامة تعاون وثيق للغاية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصدد صياغة مشروع قرار يتصدى لا للتحديات الماثلة في الوقت الحاضر فحسب، بل يتناول أيضا أحلامنا من أجل الغد، أي أحلامنا عن عالم أكثر أمنا مؤكدا بشراكة أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وأنا على ثقة من أنه يمكننا أن نحقق هذا الهدف. ولكن ذلك سيكون أمرا صعبا إذا استمرت الأمم المتحدة في تجاهل حكمة القول الأفريقي المأثور ومفاده إنك لا تستطيع أن تحلق شعر رأس رجل في غيابه. فإذا كانت نسبة ٦٠ في المائة تقريبا من وقت مجلس الأمن مكرسة للقضايا الأفريقية، وأفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة في الفئة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فكيف يتسنى للأمم المتحدة أن تحقق تقدما بشأن قضية ملكية أفريقيا لمشاكلها وحلولها بدون معالجة ذلك الخلل؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روني شيكابواشا، وزير الداخلية في زامبيا ومبعوثها الخاص.

السيد شيكابواشا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أثني على جنوب أفريقيا لتوليها رئاسة مجلس الأمن، في فترة بالغة الأهمية فيما يتصل بشؤون القارة الأفريقية.

وفيما يتصل بالسلام والأمن في القارة، فإن أفريقيا ما زالت تواجه حالات معقدة من السلام والأمن في أجزاء كثيرة من القارة. ولذلك، تُعد رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس تأكيدا آخر لثقة المجتمع الدولي في قيادة جنوب أفريقيا والدور الذي تواصل أداءه في شتى الصراعات وحلولها. وأدى دور جنوب أفريقيا بطرق كثيرة إلى تعزيز مبادرات أفريقيا لحل بعض صراعاتها التي طال أمدها. وفي هذا الصدد، فإن انعقاد هذه الجلسة يكتسي أهمية بالنسبة لمساعينا الرامية إلى إيجاد حلول للصراعات المحتدمة في أفريقيا. وتُعقد هذه الجلسة أيضا في وقت يسعى المجتمع الدولي إلى الشراكة مع الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حلول للبؤر المشتعلة في أفريقيا. وأخيرا تأتي رئاسة جنوب أفريقيا أيضا في وقت يتطلع العالم فيه إلى القارة لكي تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية عن وضعها الإنساني الناجم عن حالات الصراع.

ومع إدراكنا للدور المحوري لمجلس الأمن فيما يتصل بصون السلام والأمن، يلقي تطور الصراعات وإدارتها مسؤوليات جديدة على عاتق القارة الأفريقية، وفي الحقيقة على عاتق الاتحاد الأفريقي. وأدى استعداد أفريقيا لإيجاد حلول لبعض الصراعات الصعبة إلى زيادة دور أفريقيا في إيجاد حلول لتلك الصراعات نيابة عن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن.

وما فتئت أفريقيا تعاني من قلة الموارد والقدرة على تأمين حلول دائمة لصراعات القارة. وهناك، إذن، حاجة إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة لوضع آليات لتعزيز

توفير موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة لجهود أفريقيا الرامية إلى إيجاد حلول لصراعاتها. وجهود الأمم المتحدة، في هذا الصدد، ينبغي أن تشمل تمويل عمليات حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل الأولي للمعدات واللوجستيات.

وتؤيد زامبيا في هذا الشأن تعديل أنظمة الأمم المتحدة الخاصة بميزانيات حفظ السلام لتمويل العمليات الإقليمية التي يأذن بها مجلس الأمن. وفيما يتعلق بنشر وإدارة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، توصي زامبيا بالنظر في هذه الجلسة في تمويل هذه العمليات عن طريق أنصبة الأمم المتحدة. وبالنظر لأهمية الموارد بالنسبة لنجاح بعثات الاتحاد الأفريقي – وطبعا، بعثات الأمم المتحدة – نقترح كذلك إجراء تحليل متعمق للنفقات المالية الحالية لبعثات حفظ السلام.

وفي حين أن الموارد المالية أساسية لتحقيق نتائج إيجابية في مناطق الصراع، تؤيد زامبيا إنشاء آليات تعاونية تضمن الكرامة الإنسانية استنادا إلى تطوير استراتيجيات وسياسات متسقة من شأنها أن تحمي المدنيين في حالات الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا نظم الإنذار المبكر التي تنبئ للاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي من صنع الإنسان والتي هي أساس الصراعات في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد الشيخ تيدياني غاديو، وزير خارجية السنغال.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، الذي يشرفني أن أمثله، أن أهنئ بحرارة جنوب أفريقيا والرئيس ثابو مبيكي بعقد هذه المناقشة العامة في مجلس الأمن للمرة الثانية هذا العام بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بخصوص صون السلم والأمن الدوليين. ولا يسعني كذلك إلا أن أشيد بقيادة الرئيس كيكويتي، رئيس تترانيا، ورئيس الاتحاد الأفريقي بالنيابة.

إن الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء بمناقشة اليوم تبرره الطبيعة المعقدة لحالات الصراع في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. ويتطلب هذا التعقيد التآزر والتفاعل بين الأمم المتحدة، التي تقع عليها المسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين، والمنظمات الإقليمية، التي هي أداة مكملة لأنشطة المنظمة. وفي هذا الصدد، يحدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح أطر التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

وفي هذا المجال، لا يسعنا إلا أن نرحب بالشراكة الرفيعة المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فهذه الشراكة أكثر من ضرورية نظرا لأن أفريقيا تسهم بحوالي ٣٥ في المائة من الوحدات وتستضيف تقريبا نصف جميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك أكبرها وأكثرها تعقيدا. وفي هذا الصدد، دعا رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر قمتهم المعقود في عام ٢٠٠٦، الأمم المتحدة إلى النظر، ضمن إطار الفصل السابع من الميثاق، في إمكانية تمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بنشرها الاتحاد الأفريقي أو تكون تحت سلطته، وبموافقة الأمم المتحدة من خلال إسهامات الدول الأعضاء.

وتدل تلك الدعوة على تصميم القادة الأفارقة على الاضطلاع بالمسؤولية عن الصراعات حالما تنفجر والتدخل بسرعة نوعا ما عندما لا تستطيع الأمم المتحدة القيام بذلك. وقضية دارفور خير دليل على هذا النهج. ومع ذلك، وكما ندرك جميعا، لا تتوفر لأفريقيا دائما الموارد اللازمة لتحمل هذا العبء، ولا تظل دائما مشاركة بصورة

ملموسة، من الناحية النوعية والكمية، في تقديم القوات اللازمة لنجاح تدخلاتها. وتثير قضية دارفور كذلك مسألة إيجاد توازن بين الحاجة الملحة إلى العمل لوقف الأعمال الوحشية وبين والاحترام الواجب للمبادرات التي تقدمها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

وتمثل الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية نهجا نبيلا ويستحق الثناء، لكنها ينبغي ألا تضيف إلى معاناة ضحايا الصراعات الأفريقية التي لا تطاق. ونظرا لهذه الضرورة التي قد اعترفت بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا بد من اتخاذ الإجراءات فورا.

لقد ظهرت مسألة التمويل الحساسة أثناء العمليات الأفريقية الثلاث في بوروندي والصومال ودارفور. وينبغي النظر فيها بتعمق كي نتمكن من العثور على حل لها. ومن ثم، ينبغي لأي حل أن ينظر على قدم المساواة في مرحلة البدء في العمليات واستمرارها على المدى البعيد.

وهناك قلق مماثل بخصوص تنفيذ البنود الرئيسية من اتفاق داكار بين تشاد والسودان بشأن قوة السلام والأمن لمراقبة الحدود المشتركة بين هذين البلدين الشقيقين. إن اتفاق داكار الذي تم التوصل إليه في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ بحضور الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، وبدعم قوي من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومن جميع دول الأمة الإسلامية – يحتاج إلى موارد لوجستية ومالية هامة إذا كان له أن يحقق النتائج المرجوة منه. ولذلك يدعم السنغال بقوة المقترح الوارد في الفقرة ٧٦ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي إيلاء أكبر الاهتمام لتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط وإدارة عمليات التدريب للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وكذلك الدعم اللوجستي. وينبغي أن تتوفر للمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، القدرة على توخي المزيد من الاستعداد للصراعات الممكنة كي تتمكن من تجنبها واتخاذ كافة التدابير اللازمة، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

نحن بحاجة إلى استعمال الدبلوماسية الوقائية والتنبؤ الاستراتيجي بصورة أفضل إذا أردنا أن نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا. إن العالم بأسره يصغي اليوم إلى القارة الأفريقية، وعلى سبيل المثال لما يتعلق بالعمليات الانتخابية في زمبابوي، وقبلها في كينيا. ولسوء الحظ، نحن الأفارقة قد أجبنا فقط بصمت رهيب يمكن سماعه في كل مكان. إن الاتحاد الأفريقي، بإنشائه مجلس الحكماء، يدرك ويعترف بأن الصراعات، سواء كانت ساكنة أو مشتعلة، لا يمكن حلها إلا بالوسائل الدبلوماسية – وبعبارة أخرى، التفاوض والإنذار المبكر والمساعي الحميدة.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمات الإنسانية التي يعاني منها العديد من الدول في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم على النحو الذي انعكس في النداء الرائع الذي وجهه هذا الصباح زعماء مفوضية الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة روزماري موسيمانالي، وزيرة الخارجية برواندا.

السيدة موسيمانالي (رواندا) (تكلمت بالانكليزية): إن وفد رواندا يحيي المبادرة التي تقدم بها الرئيس مبيكي رئيس جنوب أفريقيا لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين. وبصورة خاصة لأنها لم تطرح في وقت أكثر مناسبة من هذه اللحظة، حيث يتذكر الناس في

جميع أنحاء العالم الأكثر من مليون رواندي الذين فقدوا أرواحهم قبل ١٤ سنة في ظروف كان يمكن تجنبها أو وقفها في وقت لاحق. وهكذا يتيح لنا هذا المنتدى فرصة لاستعراض الآليات التي نستطيع عن طريقها بمزيد من الاتساق والفعالية منع نشوب الصراعات في المستقبل ومن التدخل فيها بشكل فعال سواء في أفريقيا أو في غيرها من بقاع العالم.

وما يلزمنا فعله هو أن نوجه جهودنا نحو استحداث آلية تتناول فعالية التنسيق وكفاءته بين كلا المنظمتين تحقيقا للسلام والأمن حيثما تبلغ الحاجة إليهما أشدها: في مناطق الصراع. وقد تحملت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مسؤوليتها. فأظهرت حسن النوايا والاستعداد والرغبة في أن تشارك عمليا في حفظ السلام وصون الأمن، بصفة رئيسية في القارة الأفريقية، ولكن أيضا في أجزاء العالم الأخرى. وننتظر من مجلس الأمن، الذي ينيط به الميثاق صون السلام والأمن الدوليين، أن يوفر الموارد الكافية لتنفيذ تلك المهام على نحو يتسم بالواقعية وجودة التوقيت والاستقرار. ذلك أن عدم الكفاءة في توفير الموارد يحول دون التدخل في الوقت المناسب، مما يؤدي بدوره إلى أن تفقد المهام المعنية فعاليتها.

ولدى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي القدرة على توفير أعداد لا بأس بها من العسكريين وأفراد الشرطة المحترفين لأغراض حفظ السلام، ولكنها ما زالت عاجزة إلى حد كبير عن تجهيزهم بالشكل الملائم. ومن ثم يلزم أن توافق الأمم المتحدة على مواصلة القيام فعليا بدورها المحوري في الإنفاق على قوات حفظ السلام في مناطق الصراعات بتجهيزها على نحو فعال وتوفير الدعم اللوجستي الذي تحتاج إليه للاضطلاع بواجباتها.

ونرى أن هذه الجلسة تتيح لنا فرصة لزيادة حجم الشراكة المتبادلة من أجل التصدي للصراعات الإقليمية، وذلك بتعيين فريق مشترك من كلتا المنظمتين للتضافر على معالجة القضايا العملية التي أعاقت فعاليتنا في الماضي. ونشعر بالامتنان للنص على ذلك في مشروع القرار المعروض على المجلس.

ويلزم الإفادة بقدر متزايد من زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية في حل الصراعات، بالنظر إلى أن تلك المنظمات الإقليمية أقرب إلى مناطق الصراع، كما أن لديها تقديرا أفضل للمشاكل السياسية والثقافية. لذلك من المهم إضفاء الطابع المؤسسي بصفة عاجلة على العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجالي حل الصراعات وحفظ السلام، بالاعتماد على قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ المبادرات الممكنة ولو أنها تبدو مستحيلة بالمستويات الحالية من الموارد.

لذلك يود وفدي أن يقترح، في جملة أمور أخرى، التدابير التالية التي أشارت الوفود الأخرى إلى بعضها بالفعل. كما نود أن نعرب عن تأييدنا لجميع المقترحات الواردة في مشروع التقرير المعروض على المجلس. وتشمل هذه التدابير ما يلي.

أولا، ينبغي أن يعتبر مجلس الأمن تدابير السلام والأمن التي يتخذها الاتحاد الأفريقي لحل الصراعات محورية وأن يعززها ويدعمها.

ثانيا، نرى أن تعمل الأمم المتحدة على إيجاد طرق أكثر استقرارا لتمويل عمليات حفظ السلام. وينبغي التفكير في زيادة موثوقية التمويل من خلال الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء، لأن هذه الموارد أكثر ثباتا وبالتالي ستيسر التخطيط بصورة أفضل وتسهم في زيادة الكفاءة. ويلزم استعراض تدابير جمع الأموال الحالية.

ثالثا، بما أن معظم الدول الأفريقية الراغبة في المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تملك الموارد

المقابلة، كلما اضطلعت المنظمات الإقليمية بأدوار في السلام والأمن، ينبغي أن توجِد الأمم المتحدة بعض الطرق لإعداد مجموعات للدعم الفورية الخفيف والثقيل بغرض تيسير عملية الانتقال من العمليات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية إلى عمليات الأمم المتحدة تجنبا لحالات التأخير الباهظة التكلفة التي ابتُليت بها بعض البعثات في هذه المنطقة كبعثتي الصومال ودارفور. ولكم أن تفكروا فيما كان يمكن أن تحققه البعثة الأفريقية السابقة في السودان، وهي حاليا العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لو قد أتيحت لها قدرة أفضل على الحركة ولوجستيات أفضل وقوات حسنة الأجر والتغذية، ومتمتعة بالرعاية الصحية اللائقة.

ومن دواعي سعادة رواندا أنها تشارك في تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال مساهماتها العسكرية والخاصة بالشرطة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان وليبريا وكوت ديفوار وجزر القمر وهايتي. ونحن ملتزمون بالاستمرار في تقديم هذه المساهمات طالما كانت مطلوبة وسمحت مواردنا بذلك.

ونحن ملتزمون بهذا المسعى لإيجاد شراكة لنشر السلام، لأننا ذقنا أكثر مما ذاق الآخرون مرارة الافتقار إلى السلام والأمن، ونعلم ما يعنيه انعدام السلام بالنسبة للبلدان والمناطق. وقد أدى عدم التعامل مع الخطر الذي تمثله قوات الإبادة الجماعية والقوات المسلحة الرواندي السابقة/الإنتراهاموي، المعروفة أيضا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى استمرار الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك يرحب وفدي باتخاذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨)، الذي يرمي إلى التصدي للخطر الذي تمثله تلك القوات، ليس فقط على رواندا بل على منطقة البحيرات الكبرى برمتها. وأي تأخير في الرد على هذا الخطر يضر بنا جميعا. فهو يسمح لمؤيدي تلك القوات على الصعيد الدولي بزيادة ما يقومون به من أنشطة زعزعة الاستقرار، التي تظهر بجلاء في الأنشطة الصارخة الحالية وفي المؤتمرات الدولية الرامية إلى إنكار حدوث الإبادة الجماعية. ويشكل إنكار الإبادة الجماعية، بوصفه آخر مرحلة في تنفيذ أيديولوجية الإبادة الجماعية، خطرا داهما على السلام والأمن لأنه يشجع على التمادي فيها.

ويلزمنا جميعا أن نحترس من المناورات السياسية المستترة التي ترمي إلى تقويض السلام والاستقرار. فهذا يشكل خطرا شديدا على السلام والأمن، ونحث مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية على إحباط ذلك الخطر والتصدي له. فنحن نواجه اليوم في رواندا وضعا يتسم بمفارقة هي أن الذين أوقفوا الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ يوصفون من قِبل مرتكبيها بأنهم يسعون إلى التلاعب بالنظام الدولي، وتستند هذه الادعاءات إلى التضليل الذي يروّجه مرتكبو الإبادة الذين ما زالوا طلقاء أو المتعاطفون معهم.

لقد علمتنا تجربتنا الأليمة في رواندا أن السلام له ثمن باهظ. ولا سلام بدون مصالحة واعتراف بحقوق ومصالح جميع الشعوب، بما فيها حق الدول في الوجود وحقها في تقرير المصير. وقد تعلمنا أن حقوق أي مجتمع لا يمكن أو ينبغي أن تكون لها أسبقية على حقوق مجتمع آخر. وتعلمنا كذلك قيمة المشاركة، وقيمة أن تجد المجتمعات وأن تبني الطرق بوعي لتعزيز العيش جنبا إلى جنب في سلام واحترام متبادل. وهذه المبادرات هي التي يلزم أن تعالجها هذه الجلسة المشتركة، ويلزم أن تعزز الآليات للمساعدة في تنمية وتعزيز السلام والاستقرار الطويل الأمد.

وفي الختام، يحدوني الأمل في أن تتمخض هذه الجلسة عن آلية راسخة وواضحة لتعزيز آليات إضفاء الصفة المؤسسية على العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجالي حل الصراعات وحفظ السلام البالغي الأهمية. ومرة أخرى، أمامنا جميعا

فرصة لترجمة كثير من التحديات التي نواجهها والفرص التي تتاح لنا إلى مصير مشترك يسوده السلام والأمن والرخاء للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو وزير خارجية أنغولا، سعادة السيد جواو برناردو دي ميراندا، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للرئيس لعقده هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن السلام والأمن في أفريقيا. ولي عظيم الشرف في أن أشارك في هذا المنتدى بالنيابة عن رئيس جمهورية أنغولا، سعادة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، الذي لم يتمكن من السفر إلى نيويورك لأسباب اضطرارية.

واسمحوا لي أن أهنئ الرئيس بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، بالطريقة الحكيمة التي يدير بها أعمال مجلس الأمن، ولا سيما اغتنام الفرصة والمثابرة فيما يتعلق بإدراج مسألة في جدول أعمال المجلس تعتبر حيوية بالنسبة لأدائه الجيد وذات أهمية فيما يتصل بالسلام والأمن في أفريقيا. كما أود أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق للمجلس على الطريقة البناءة التي ساهم بها، مع الأمين العام، في عقد هذه الجلسة الهامة، التي تُعقد في منعطف تواجه فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحديات متعددة ومعقدة تتصل بالسلام والتنمية في القارة الأفريقية.

وبمناسبة جلسة مجلس الأمن المعقودة في عام ٢٠٠٧ حول نفس الموضوع، تحت الرئاسة الفرنسية (الجلسة ٥٧٤٩)، أدرك المجلس، ضمن جوانب أخرى، الدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراعات وحلها على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وقراري المجلس ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) اللذين يمكن أن نضيف إليهما البيان الرئاسي ٣٩/٢٠٠٥. وقد كرر المجلس تأكيد أهمية الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، وقرار الجمعية العامة ١/٦٠، بشأن الحاجة إلى تقديم معونة إنمائية لأفريقيا وتعزيز القدرة التشغيلية للاتحاد الأفريقي لعمليات حفظ السلام لفترة عشر سنوات.

وتدرك أفريقيا أن الأسباب الرئيسية للصراعات في القارة لها علاقة مباشرة بالظروف الناشئة عن مدى تعقّد الظواهر المرتبطة بالجوانب الإثنية واللغوية في القارة. ومع ذلك، فإنها ترتبط أيضا ارتباطا أساسيا بالتخلف الناتج عن التركة التي لا يمكن إنكارها طوال الفترة الطويلة من الاستعمار التي أثرت بشكل درامي على مسار تاريخها. وفي ذلك السياق، يشارك الاتحاد الأفريقي بقوة، إلى جانب الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، في تفعيل هيكله وآلياته في مجال السلام والأمن، وهي القوة الاحتياطية الأفريقية، ونظام الإنذار المبكر، وفريق الحكماء، والصندوق الخاص من أجل السلام والأمن.

وندرك أنه من أجل أن تستطيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي القيام على نحو مناسب بالتصدي للقيود المفروضة على كفاءة التعاون الضروري في مجال منع الصراعات وإدارتها وحلها، هناك ضرورة قصوى لمعالجة مسائل السلام والأمن بطريقة شاملة، ودون أن نفصلها عن مشاكل التنمية. إن التقارب بين تلك العناصر أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام. وهذا هو أحد الدروس التي تعلمناها ونحن نتابع ونلاحظ حل صراع معين، وعمليات توطيد السلام وإعادة بناء الاقتصاد بصفتنا أول رئيس للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وكما ذكرنا من قبل، فإن السلام والتنمية الاجتماعية عنصران يرتبط أحدهما بالآخر ويكمّله. وبعد تحقيق السلام، ظلت جمهورية أنغولا تبذل جهودا هائلة لتهيئة الظروف الذاتية والمادية لإعادة إعمارها، بهدف التوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة. واستحقت الإنجازات التي حققتها حكومتي اعتراف المجتمع الأنغولي بأكمله والمجتمع الدولي، في ضوء النتائج الملموسة التي تحققت بالفعل في صورة انتعاش الاقتصاد والهياكل الأساسية الاجتماعية التي دُمرت أثناء الحرب وفي تشييد هياكل أساسية جديدة. وعلى أساس الاتجاه الإيجابي في نمونا الاقتصادي، الذي يزيد على ١٩ في المائة، نرى، بصراحة، أن آفاق مستقبلنا مشجعة.

ومن هذا المنظور تصورت الحكومة الأنغولية الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وتنفّذها من أجل بلوغ مؤشرات التنمية البشرية المحددة في إعلان الألفية. وتُظهر خبرتنا أنه في السياق الأفريقي، ينتج توطيد السلام عن مجموعة من العناصر المختلفة، مثل تصور وتنفيذ سياسة متسّقة للمصالحة الوطنية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تؤيد توفير مساحة متسعة لمبادرة حرة من جانب المواطنين المحليين والأجانب، والتعزيز المستمر لسلطة الدولة بوصفه أمرا حتميا لتوطيد المؤسسات الديمقراطية، واحترام وحماية حقوق الإنسان كعنصر من عناصر السلام والديمقراطية والتنمية، من بين عناصر أخرى.

وبالفعل تقوم أنغولا، تحت القيادة القديرة لرئيس الجمهورية، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، بإزالة العراقيل التي تعوق ظهور الابتسامة بين أفراد شعبها. واليوم، بعد مضي ست سنوات فقط على انتهاء الصراع الداخلي الذي مزّق البلاد لعدة عقود، يجري توطيد السلام والمصالحة الوطنية، ومعهما الديمقراطية، التي سيتعزز تكريسها بالقيام، للمرة الثانية في تاريخ أنغولا، بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المتوقع عقدها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، على التوالي.

ولذلك تعيد جمهورية أنغولا تأكيد التزامها الثابت بالعمل بنكران الذات وبأسلوب إيثاري في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفي المنظمات دون الإقليمية التي تشارك في عضويتها، نحو المساعدة على التوصل إلى حلول سلمية للصراعات التي ما زالت مستمرة في بعض بلدان قارتنا. وفي هذا الصدد، تدرك حكومتي أن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يكتسب أهمية بالغة.

وأود أن أذكر أن وفد بلادي سيؤيد النص التداولي الذي سينتج عن مناقشتنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم علي حسن، نائب وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية مصر.

السيد حسن (مصر): سيدتي الرئيسة، أود بداية أن أنقل لكم تحيات الرئيس محمد حسني مبارك وتمنياته لقمتكم هذه بكل النجاح، كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى الرئيس تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا لمبادرته البناءة بالدعوة إلى هذا اللقاء الهام، وعلى هذا المستوى الرفيع، لبحث واحدة من أهم القضايا التي تشغل أفريقيا والعالم.

فلا شك أننا نتفق جميعا على الأولوية العالية التي تمثلها قضية السلم والأمن، في قائمة الاهتمامات الدولية وفي أجندة العمل الأفريقي الجماعي، الأمر الذي انعكس جليا في صياغة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠١، ومن قبله في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣. كما احتلت قضية السلم والأمن في القارة، مكان الصدارة في وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتبرتها شرطا لازما لتحقيق التنمية الشاملة في قارتنا، وأكدت على العلاقة التبادلية الوثيقة بين تعزيز السلم والأمن من ناحية،

والجهود المبذولة لخفض الفقر وتحقيق الأهداف التنموية للألفية من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق، اهتم الاتحاد الأفريقي بإنشاء المؤسسات والآليات القادرة على التعامل الجاد والفاعل مع قضايا النزاعات في أفريقيا. ولم يقتصر الأمر على إقامة مجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي يقوم بدور محوري في تعزيز الأمن والاستقرار وحل المنازعات في القارة، بل امتد أيضا ليشمل تشكيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وإنشاء مجلس للحكماء، وصندوق للسلام، وآلية قارية للإنذار المبكر، وإطار سياسي شامل لإعادة البناء والإعمار في الدول الخارجة من النزاعات، الأمر الذي أتاح لمنظمتنا القارية قدرة عالية على التحرك السريع والنشط لاحتواء النزاعات القائمة وتجنب نشوب نزاعات جديدة فيها، وهو ما تمخض بالفعل عن حل كثير من تلك المنازعات خلال السنوات القليلة الماضية، فانخفض عددها من ١٢ نزاعا مع بداية هذا القرن، ليصل حاليا إلى عدد محدود تتواصل الجهود بشأنه لإيجاد حلول سلمية له.

وتواكب إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، لترسي بذلك دعائم الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، استشرافا لمستقبل واعد لشعوب القارة، يقوم على التلاحم والتكامل، ويستند إلى مبدأ الملكية الأفريقية، اقتناعا منها بأن حاضر أفريقيا ومستقبلها لن يبنيهما سوى سواعد أبنائها.

وعلى الرغم من التطورات المتعددة والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين الإقليمية والدولية التي تؤكد الحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن الدولي من ناحية، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من ناحية أخرى، إلا أننا ما زلنا نفتقر إلى وجود آلية مؤسسية تعنى بإرساء ودعم هذا التعاون، ضمن إطار محدد يلتزم بالخصوصيات التاريخية والثقافية والتنموية للدول الأفريقية، ويأخذ في الاعتبار التوازن الدقيق، الذي اتفقنا عليه في قمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، بين قضايا السلم والأمن، وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن الأفريقي.

ولقد فطنت مصر مبكرا، للحاجة الملحة إلى تعزيز هذا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وطرحت لهذا الغرض، أثناء رئاستها لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ – مبادرتها المعروفة لإنشاء آلية للتنسيق والتشاور بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونود في هذا الإطار أن نسجل بالتقدير ما لقيته المبادرة المصرية من ترحيب واهتمام، وما حققته من تقدم لتفعيلها من خلال جلسات مشتركة بين المجلسين.

كما نؤكد مجددا على ضرورة تدعيم مسيرة التعاون والتنسيق بين منظومة السلم والأمن على الجانبين، سواء من خلال تبادل المعلومات والتقارير بين المجلسين، أو إيفاد بعثات لتقصي الحقائق، أو القيام بمهام مشتركة، والعمل على سرعة إقرار الأنماط الملائمة، ووضع الشروط الضرورية لاعتبار مهام حفظ السلام الأفريقية مهاما أممية، وتوفير التمويل اللازم لها. كما يتعين أن يتسع هذا التنسيق ليشمل التجمعات الإقليمية الأفريقية المختلفة، التي تقوم بدور هام في مجال تسوية المنازعات وصون السلم والأمن في القارة من خلال آلياتها الإقليمية الفاعلة، فضلا عن التعاون البناء والمطلوب فيما بين الأمم المتحدة وكل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف صون السلم والأمن الدوليين.

كما ننوه في هذا السياق، بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي وتجمعاته الاقتصادية الإقليمية، وبالتواصل والتنسيق

المتناميين بينه وبين جامعة الدول العربية لتحقيق الأمن والاستقرار في أفريقيا، والإسهام المشترك في تسوية المنازعات القائمة في عدد من دول القارة، كالسودان والصومال وجزر القمر وغيرها، وأن نحيي في هذا الصدد قرارات القمة على الجانبين، التي تُثمن عاليا مسيرة التعاون بينهما، وتؤكد على ضرورة تواصل جهودهما لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

وإدراكا منها لمسؤولياتها تجاه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حرصت مصر، على المشاركة النشطة في عمليات حفظ السلام، وكان آخرها إسهامها الواسع في قوة الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المختلطة في دارفور.

كما اهتمت في إطار تعزيز جهود الدبلوماسية الوقائية بإنشاء مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على عمليات منع وتسوية المنازعات وحفظ السلام منذ عام ١٩٩٥، لتمكين الكوادر الدبلوماسية والعسكرية – الأفريقية من اكتساب القدرات اللازمة في هذا المجال.

وتولي مصر كذلك اهتماما عالميا لموضوع بناء السلام، وعمليات إعادة الإعمار، خاصة في الدول الخارجة من الصراع، وتحرص في إطار عضويتها في لجنة بناء السلام على الارتقاء بمستوى هذه الجهود، والوصول بها إلى وضع يُعظّم الاستفادة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ويخدم عمليات الإعمار وإعادة البناء في هذه الدول.

وأختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على حرص مصر على الاستمرار في النهوض بدورها تجاه قارتها الأفريقية، والتزامها بمواصلة وتعزيز إسهاماتها في عمليات حفظ السلام وتسوية المنازعات، وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة، معربا عن ثقتنا بأن القرار الذي سيخرج عن هذه القمة سوف يسهم بشكل إيجابي في ترسيخ دعائم التعاون والتنسيق والتواصل بين جهود الأمم المتحدة من ناحية، والدور المحوري الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى من ناحية أخرى، تحقيقا لآمال الشعوب وطموحاتها في إقامة عالم آمن، ترفرف عليه أعلام السلام والحرية والرفاهية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لوزير خارجية ليبريا معالي السيدة أولبانك كنغ – أكيرل.

السيدة أولبانك كنغ – أكيرل (ليبريا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا المجلس ممثلة لفخامة رئيسة جمهورية ليبريا السيدة إلين جونسون – سيرليف، التي لم تتمكن من الحضور هنا كما كانت تود. وبالنيابة عنها، أن نهنئ جنوب أفريقيا على رئاستها لمجلس الأمن، في الوقت الذي نشيد بالمجلس على هذه المبادرة – ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره المحفز للفكر وما ورد فيه من مقترحات.

وأود أن أذكر هنا أن ليبريا مثال ساطع على ما يمكن إنجازه عن طريق مزيج من مبادرة إقليمية – في حالتنا، الجماعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي كان لها دور كبير في التدخل في الأزمات الليبرية في تسعينات القرن الماضي – وبعد ذلك المجتمع الدولي عن طريق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في السنوات التالية.

وأود أن أستهل بياني بالإشارة إلى مداخلة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبريا، إلين مرغريت لومي، التي تكلمت في المجلس في ١٤ نيسان/أبريل (الجلسة ٥٨٦٤) وأحاطته علما بالتطورات في ليبريا. ونظرا لأننا كنا وما زلنا نستفيد من الوجود الاستثنائي للأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي تضم مجموعة من قوات حفظ السلام الممثلة لعضوية الأمم المتحدة، فإننا ما برحنا نشعر بعميق الامتنان لهذا الدور. إن السلام الذي نحظى به اليوم يعود فضله إلى حد كبير لوجودها، بالإضافة إلى حقيقة أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أرست

الأسس لذلك خلال التسعينيات. وفي حقيقة الأمر، إن العديدين من أشقائنا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد دفعوا ثمنا باهظا من أجل هذا السلام.

ونظرا لهشاشة السلام – الذي شرحت السيدة لوي أسبابه بالتفصيل – من الواضح أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله إن كان لنا أن نحقق السلام والأمن المستدامين. وبالتالي، إن العنوان الفرعي لمداخلتي بشأن المسألة قيد المناقشة اليوم هو: ''لا أمن مستدام بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن مستدام''.

وإذا كان لنا أن نقيم علاقات معززة وذات مغزى بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإنه لا بد لنا أن نسترشد بذلك المنظور. وأريد الآن أن أركز على بعض الملاحظات المحددة.

إن أهداف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تتضمن تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، والتنبؤ بنشوب الصراعات ومنعها، والنهوض ببناء السلام وإعادة البناء فيما بعد نهاية الصراع. وفي الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا المؤرخة ٨ نيسان/أبريل، التي تحيل ورقة المفاهيم (S/2008/229)، أُشير إلى أن مناقشة اليوم ستتيح الفرصة للقيام على أعلى المستويات السياسية بتناول الطبيعة المعقدة لبعض الصراعات الراهنة والحاجة إلى الاستجابة في الوقت المناسب للتهديدات التي تواجه السلام، مع مراعاة عوامل مثل قدرة المنظمات الإقليمية، وأحيانا أوجه القصور التي تعتريها. وأريد هنا أن أشدد على كلمة ''التهديدات''.

وتود ليبريا الإفادة بأن أزمة الغذاء المتفاقمة ليست أزمة عالمية فحسب، بل هي أيضا مسألة أمنية كبرى في القارة. إنها تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن ومن شأنها أن تقوض المكاسب التي يجري تحقيقها في كل أنحاء القارة ما لم تعالج على وجه الاستعجال. وقد أشار مقال، نشر في مجلة ''جون أفريك'' مؤخرا، إلى الأزمة بوصفها أزمة غذائية تنتشر بسرعة النار في الهشيم. وبالتالي، فإن الاحتجاجات تفجرت في كل أنحاء القارة، من المغرب إلى موريتانيا والسنغال ومن كوت ديفوار إلى موزامبيق وتونس والكاميرون وبوركينا فاسو ومصر. وهذه المسألة تتحدث عن نفسها.

وهذا يشكل بالتأكيد تحذيرا كافيا، ولا يمكننا أن نتحمل نتائج الانتظار. وتقترح ليبريا الاهتمام على أعلى المستويات وعقد اجتماع استثنائي عاجل لمجلس الأمن بشأن أزمة الغذاء. ونقترح كذلك أن نوحد طاقاتنا بأن نجمع معا خبرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الأفريقي، والبلدان ذات الصلة المنتجة للمواد الغذائية في آسيا، والبلدان المستوردة للمواد الغذائية في أفريقيا وغيرها، من أجل التصدي لهذه المسألة في أسرع وقت ممكن. ونحن نرى أننا بحاجة، فيما يتعلق بهذه المسألة، إلى ما يعادل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحالة من شأنها أن تقوض هدفا أساسيا من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الهدف المتعلق بتعزيز الأمن الغذائي. فهذه مسألة أمنية رئيسية وتحتاج إلى المعالجة. إنها في صميم العناصر الاقتصادية للأمن، ويجب أن ننشغل بها جميعا إن كان لنا أن نحقق الأمن المستدام.

وفي الملاحظة الثانية، أود الإشارة إلى قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. إنه مثال ممتاز لقرار هام من قرارات مجلس الأمن الذي يجري النظر فيه وتنفيذه على المستويين المحلي والوطني في بلدان أفريقية عديدة من بينها بلدي. إن ذلك القرار تم اتخاذه في سياق إعلان لرؤساء الدول للاتحاد الأفريقي. ولكن هناك حاجة إلى آلية

رصد لتنفيذه، ونحث مجلس الأمن على النظر في ذلك. وقد أسعدنا أن الأمين العام، في استجابة للقرار، قد عين امرأة ممثلة خاصة له في ليبريا. وفي الواقع، نعتقد أن ليبريا يمكن استخدامها كحالة نموذجية في إطار تنفيذ القرار. وهناك جهود جارية الآن من جانب رئيستي ليبريا وفنلندا لعقد اجتماع في عام ٢٠٠٩ بشأن المرأة والسلم والأمن الدوليين في إطار القرار.

وأود الآن أن أسلط الضوء على أهمية التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لتأمين الأمن المعزز على الحدود فيما بين البلدان الأفريقية بغية تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب ومراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفيما يتعلق بسلسلة التقارير عن مختلف الموضوعات التي تقدمها إلى مجلس الأمن أفرقة خبراء الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، فإن ليبريا، بينما تقدر أهمية تلك التقارير، تود التأكيد على الحاجة لأن تتضمن آراء ومساهمات البلدان ذات الصلة.

وفيما يتعلق بقوات الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في دارفور، فإن من الواضح أن هناك دروسا هامة يجب أن نتعلم منها وأن نتخذ إجراءات تصحيحية على أساسها.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد وجهة نظر ليبريا، في ضوء تجربتها المريرة على مدار الـ ١٥ سنة الماضية، بأنه يجب على قادة أفريقيا أن يبذلوا من خلال الاتحاد الأفريقي كل جهد ممكن لتجنب الأزمة الماثلة التي تشكل تهديدا للقارة ولسلام العالم وأمنه. وأود، كذلك، أن أكرر التأكيد على أنه لا أمن مستدام بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن مستدام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة برناديت سيمفورا، ممثلة بوروندي.

السيدة سيمفورا (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أنقل إليكم، سيدتي الرئيسة، اعتذار معالي السيدة أنطوانيت بوتومبويرا، وزيرة خارجية جمهورية بوروندي. فلأسباب خارجة عن إرادتها، اضطرت إلى مغادرة القاعة لكي تتمكن من السفر في موعد رحلتها الجوية بعد ظهر اليوم. وقد طلبت مني أن أقرأ الرسالة التالية على المجلس.

”اسمحوا لي بداية أن أعرب عن أسف فخامة رئيس جمهورية بوروندي لعدم تمكنه من المشاركة في هذه الجلسة. وقد طلب مني فخامة الرئيس، السيد بيير خورونزيزا، أن أنقل إليكم، سيدتي الرئيسة، أمنياته لكم بكل النجاح في هذا الاجتماع والتزام بوروندي بالعمل في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

”إن حضور بوروندي في هذه الجلسة، والتزامها بتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يستندان إلى اعتبارات ثلاثة.

”أولا، لقد أصبحت بوروندي عضوا في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ولذلك، فإن حكومة بوروندي مستعدة للمساهمة في تلك المهمة الهامة بكل ما تملك من الوسائل.

”ثانيا، خلال الـ ١٥ سنة الماضية، استفادت بوروندي من دعم ومساعدة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، ومن دعم ومساعدة الاتحاد الأفريقي، وخاصة مجلس السلم والأمن التابع له.

”وفي هذا الصدد، تؤهلنا الخبرة التي اكتسبناها كبلد شهد نشر بعثتي المراقبة اللتين أوفدتهما منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي في بوروندي، وأعقبتهما عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في الوقت الحاضر لنسهم مساهمة قيمة في التحليلات والمناقشات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الرامية إلى استعادة السلم وصونه. وبدءا من جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تتحرك بوروندي الآن نحو مرحلة بناء السلام. وفي هذا الصدد أيضا، سوف تُثري خبرتنا مساهمة بوروندي.

”وثالثا، وأخيرا، ثمة صلة لمشاركتنا في هذه الجلسة لأن بوروندي تشارك في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وتوجد كتيبة دفاع بوروندية وطنية الآن في الصومال كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتستعد كتيبة ثانية لكي تنشر في الصومال. وبالرغم من شعورنا بالحزن لموت أحد الجنود في تلك العملية، ما زالت حكومة بوروندي ترى أن الواجب يقتضي منها أن تسهم بهذه الطريقة لإقرار السلام في قارتنا، لا سيما لأن بلدنا تمتع بدعم بلدان أفريقية كثيرة وبلدان في قارات أخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أشير بصفة خاصة إلى وحدة جنوب أفريقيا الكبيرة التي ساهمت بالفعل إلى حد كبير، في البداية، في إطار الاتحاد الأفريقي، وفيما بعد في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي. ويشارك جنودنا ورجال شرطتنا أيضا في بعثتي المراقبة في دارفور وكوت ديفوار. وتعتزم بوروندي أيضا إرسال قوات إلى تشاد.

”وفي ضوء كل هذه الاعتبارات توجد حكومة بوروندي هنا اليوم. ونأمل في أن يحظى مشروع القرار الذي سوف يعتمد في نهاية جلسة مجلس الأمن هذه عن التعاون مع الاتحاد الأفريقي بالدعم الضروري في المجالين السياسي والمالي من أجل تنفيذه. إن مصداقية منظمتينا معرضة للخطر، ولا سيما التزامنا الرئيسي بحفظ السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي“.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سانيا ستيغليتش، الممثلة الدائمة لسلوفينيا.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام المجلس باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة للانضمام، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ليختنشتاين والنرويج، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

ونظرا لضيق الوقت، سوف أدلي ببيان موجز. والنص الكامل لبياني يوزع الآن وهو يشكل بياننا الرسمي.

لقد كان إنشاء الاتحاد الأفريقي وأجهزته واحدا من أكثر التطورات المبشرة التي حدثت في السنوات الأخيرة. ولذلك، من الملائم إلى حد كبير أن تركز هذه المناقشة على أفريقيا. ويضيف وجود هؤلاء الضيوف البارزين بعدا خاصا لأهمية مناقشتنا اليوم.

وأود أن أعبر، بصفة خاصة، عن الشكر للأمين العام على تعليقاته والتزامه الشخصي بتعزيز الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية.

يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا بتعددية الأطراف الفعالة، ويدعمها بشدة. وفي هذا السياق، نمت أهمية المنظمات الإقليمية وإمكاناتها المحتملة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات، نموا كبيرا في السنوات الماضية. وليس من المتوقع إلا أن تزيد مساهماتها في المستقبل المنظور زيادة مطردة.

وتمثل إقامة مجتمع دولي أكثر قوة، ومؤسسات دولية تعمل على نحو جيد ونظام دولي يستند إلى القواعد مع وجود الأمم المتحدة في صميمه، هدفا أساسيا للاتحاد الأوروبي، الذي يذكِّر بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين. وتستطيع المنظمات الإقليمية أن تعزز وتكمل جهود الأمم المتحدة من خلال الاضطلاع بدور نشط في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، مستلهمة روح الفصل الثامن من الميثاق، على النحو الذي تأكد في القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥).

وينشد الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في جملة مجالات منها، إدارة الأزمات، وعمليات حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة، حقق الاتحاد الأوروبي تقدما كبيرا بصدد تطوير هياكله لإدارة الأزمات. الأمر الذي جعل بمقدور الاتحاد الأوروبي أن ينشر العديد من العمليات المدنية والعسكرية وكان الكثير منها لدعم الأمم المتحدة أو بناء على طلبها.

وبموجب إطار عمل سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، وإضافة إلى التزامات فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لجهود حفظ السلام في أفريقيا، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، تمشيا مع الدعم الكبير الذي تقدمه المفوضية الأوروبية. ونواصل التزامنا بزيادة تطوير علاقتنا مع الأمم المتحدة، ولا سيما بالعمل الوثيق معا لتنفيذ البيان المشترك المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات الذي جرى التوقيع عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ولقد أرسى مؤتمر القمة الثاني للاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي عقد في لشبونة في عام ٢٠٠٧ أسس شراكة استراتيجية. ولقد وصلنا إلى علامة فارقة جديدة في تعاوننا. وفي ميدان السلم والأمن، تهدف الأولوية الأولى لشراكتنا إلى تعزيز الحوار بهدف التوصل إلى مواقف مشتركة واتباع نهج مشتركة إزاء التحديات التي تواجه السلم والأمن في أفريقيا، وأوروبا، وعلى الصعيد العالمي. وتهدف الأولوية الثانية إلى العمل معا من أجل تشغيل هيكل السلم والأمن الأفريقي تشغيلا فعالا، ولا سيما من خلال القوة الاحتياطية الأفريقية، والنظام القاري للإنذار المبكر، والآليات والمنظمات الإقليمية. وترمي الأولوية الثالثة إلى تقديم تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، لضمان تمكين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية من التخطيط لعمليات دعم السلام وتنفيذها. ولقد قدمنا دعما كبيرا لبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك لعمليات السلام المعنية ذات القيادة الأفريقية، بما في ذلك عمليات السلام في دارفور، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ودعمت هذه العمليات من قبل مرفق السلام من أجل أفريقيا ومن خلاله خصص بالفعل مبلغ ٣٥٠ مليون يورو، وبمساهمات ثنائية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك، نعمل حاليا مع مجموعة الثمانية ومع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي للمساهمة في تمويل عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا.

وبالفعل تترسخ أسس ثقافة الوقاية، حسبما يُفهم من الحاجة إلى تعزيز ودعم الأدوات التي تستخدم عند الاستجابة للحالات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف. وفي موازاة ذلك أولي المزيد من الاهتمام بمعالجة الأسباب الرئيسية للصراع. وكلما أسرعنا للعمل على منع الصراع، زادت فرص النجاح.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية مختلف أدوات منع نشوب الصراعات، حسبما أُبرزت في تقرير الأمين العام (S/2008/18). إن استعمال الدبلوماسية الهادئة والوساطة الوقائية، مثل وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وكذلك استخدام الجزاءات بصورة فعالة والمساعي الحميدة للأمين العام، كلها أمور أساسية لتهدئة الصراعات العنيفة المحتملة.

ويؤمن الاتحاد الأفريقي بأنه من الضروري إشراك المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات لأن من شأن ذلك أن يعزز تشجيع الروابط بين المجتمع المدني والحكومة، وكذلك الملكية المحلية. وفضلا عن ذلك، لا بد من اضطلاع المرأة بدور إيجابي في منع نشوب الصراعات، وما زال تمثيلها ناقصا في المراحل الرسمية لمنع نشوب الصراعات. وبالمثل، ما فتئ تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) المعني بالأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة يتطلب المزيد من التطبيق.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي لجنة بناء السلام إنجازا هاما لعملية إصلاح الأمم المتحدة. ونرحب بالمشاركة التي أظهرتها اللجنة في بوروندي وسيراليون في السنة الأولى من عملها، ونرحب بإدراج غينيا - بيساو في جدول أعمالها. ومن خلال صندوق التنمية الأوروبي والأدوات الأخرى المتوفرة للمفوضية الأوروبية، يقوم الاتحاد الأوروبي بدور في مساعدة تلك البلدان على التصدي للتحديات التي تواجهها في بناء السلام. إن إطلاق البعثة الأمنية الأوروبية للسياسات الأمنية والدفاعية في الفترة الأخيرة دعما لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو يؤكد من جديد استعداد الاتحاد الأوروبي لاستخدام مزيج سياسي من الأدوات استخداما كاملا دعما للعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالعدالة الدولية، التي لها بصفة خاصة صلة بمناطق الصراعات. ونؤمن إيمانا قاطعا بأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ولا سيما بالنسبة لمعظم الجرائم الخطيرة، وأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة.

وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات على كاهل الدول الأعضاء، يعتبر المجتمع الدولي هاما في تقديم الدعم المطلوب بصورة ماسة، لا سيما من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن الدعم الذي قدمته في الفترة الأخيرة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى هذه المنظمات في الجهود التي تبذلها لتحسين العلاقات بين الأطراف السياسية في كينيا، وكذلك الجهود الدولية والإقليمية المستمرة في معالجة الحالات الإنسانية والأمنية مثل تلك التي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال، تؤكد فقط الحاجة إلى المزيد من التعاون مع المنظمات الإقليمية.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء الوضع السياسي في زمبابوي وسوف يواصل مراقبة الحالة على أرض الواقع عن كثب، ويدعم الجهود المبذولة لضمان الديمقراطية والاستقرار والانتعاش الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الدعوة التي انطلقت في اجتماع القمة الخاص للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لنشر نتائج الانتخابات الرئاسية بسرعة، حسب الإجراءات القانونية الواجبة. ويؤكد مجددا قلقه إزاء التأجيل الطويل

وغير المبرر لنشر نتائج الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي يقوض مصداقية العملية.

وفي الختام، أود أن أشكر جنوب أفريقيا على الدور القيادي الذي قامت به في عقد هذه المناقشة. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن الاتحاد الأوروبي يعتبر مواصلة تقديم خبراته وموارده للسلام والاستقرار في أفريقيا بصفته شريكا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أولوية بالنسبة له.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فانو غوبالا مينون، الممثل الدائم لسنغافورة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إنني أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إننا، اليوم، نعيش في عالم أكثر تعقيدا وتداخلا، مع ظهور العديد من الأطراف الفاعلة الجديدة على الساحة الدولية والمزيد من المتغيرات والتحالفات للنظر فيها. وفي حين تراجع خطر الحرب العالمية، هناك زيادة في أعداد الصراعات الصغيرة. وهذه في معظم الأحيان غير متماثلة، ومنخفضة الحدة، ومتناثرة. وقد أصبح العالم أكثر اضطرابا. وتشكل هذه الحالة تحديات جديدة للسلم والأمن العالميين. ومن الواضح، أن الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم، لكن التعاون الإقليمي في عالم يتسم بالعولمة يمكن أن يقوم بدور أساسي. وحتى ميثاق الأمم المتحدة يقر بالدور الذي يمكن للترتيبات الإقليمية أن تقوم به في مساعدة الأمم المتحدة على بلوغ أهدافها.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي مثالان على المنظمات الإقليمية التي ساعدت على بناء وحماية السلم والأمن الإقليميين. ونلاحظ أن العديد من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لها علاقات تاريخية طويلة الأمد مع أفريقيا. فمنذ عام ١٩٥٥، قد عزز مؤتمر باندونغ الآسيوي – الأفريقي روح باندونغ للتضامن والصداقة والتعاون بين آسيا وأفريقيا. وهذه الروح أكدها من جديد الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا باسم الاتحاد الأفريقي في القمة الثامنة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقودة في كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ولم يذكّر الرئيس مبيكي بالجذور التاريخية للتعاون بين آسيا وأفريقيا فحسب، بل نوه كذلك ببرامج رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وجهودها الحثيثة لتعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والإرهاب.

واستجابة لذلك، وجد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا قدرا كبيرا من المساحة المشتركة مع التطلعات الأفريقية وأقروا بالحاجة إلى مزيد من التفاعل بين الرابطة والمنظمتين الإقليميتين، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماع بين الأمانتين. ووافقوا كذلك على اتخاذ خطوات لتعزيز روابط أقوى بين آسيا وأفريقيا، بما في ذلك عقد مؤتمر للرابطة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأعقبت هذه الفكرة بسرعة عملية عقد مؤتمر للمنظمات دون الإقليمية الآسيوية – الأفريقية، الذي تم الشروع فيه في باندونغ، بإندونيسيا، في عام ٢٠٠٣. وتم عقد مؤتمر ثان في دوربان، بجنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، تم عقد قمة آسيوية – أفريقية في باندونغ، احتفالا باليوبيل الذهبي لروح باندونغ. وفي القمة، اعتمد قادة آسيا وأفريقيا إعلانا جديدا بشأن الشراكة الاستراتيجية الجديدة الآسيوية – الأفريقية لتشكل إطارا لبناء أواصر أقوى بين آسيا وأفريقيا تشمل ثلاثة مجالات من الشراكة – التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية – الثقافية. ومن شأن هذه الشراكة الاستراتيجية أن تتناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل الصراعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة عبر الوطنية

والإرهاب، وهي مسائل أساسية لضمان السلم والاستقرار والأمن. وفي هذا الصدد، تتطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى زيادة تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

ويشكل الاتحاد الأفريقي، بوصفه منظمة إقليمية، محفلا أساسيا للدول الأفريقية للتفاعل والتعاون بعضها مع بعض لتعزيز الأهداف المشتركة مثل الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والسلم والاستقرار. وعلى سبيل المثال، لقد انتشر حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي في مناطق مثل بوروندي والصومال وجزر القمر ودارفور. ونلاحظ أن الشراكة ذات الفائدة المتبادلة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد نمت خلال السنين وما زالت تشكل مثالا صالحا لكيفية مساهمة المنظمات الإقليمية بصورة إيجابية في صون السلم والأمن الإقليميين. وتدعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ومن جهتنا، قد تطورت الرابطة لتصبح متعددة الجوانب ومتعاونة في ميادين عديدة. إن الشعور المشترك بالمصير والمجتمع قد حدا بنا إلى إبرام ميثاق الرابطة في السنة الماضية. ويعكس هذا الميثاق الرؤية المشتركة والالتزام بتنمية مجتمعات الرابطة كمنطقة ذات سلم واستقرار دائمين ونمو اقتصادي مستدام ورخاء وتقدم اجتماعي مشترك. وسوف يعيد الميثاق تشكيل الرابطة بحيث تصبح منظمة أكثر فعالية وتستند إلى القوانين في عالم ذي بيئة سريعة التغير.

وقد اعتبرت الرابطة دائما التعاون الاقتصادي عاملا أساسيا في تحقيق السلم والرخاء في المنطقة. وفي هذا الصدد، اعتمد قادتنا مخطط الجماعة الاقتصادية للرابطة في العام الماضي وذلك لدمج اقتصادات الرابطة الـ ١٠ في سوق وقاعدة إنتاج واحدة. وسوف نقوم كذلك بتطوير مخططات مماثلة لركنينا الآخرين – الأمن السياسي والتعاون الاجتماعي – الثقافي. فعلى سبيل المثال، قررنا مؤخرا في إطار الرابطة عقد اجتماع لوزراء دفاع الرابطة لتعزيز الثقة المتبادلة والثقة فيما بين المؤسسات الدفاعية ولاستكشاف سبل التعاون العملي والملموس. وهذا يتيح لنا أن نعالج الشواغل الأمنية غير التقليدية والعابرة للحدود بين أعضائنا والشركاء الخارجيين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير رابطة أمم جنوب شرق آسيا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على التعاون المتزايد عبر السنين. وكما لاحظ الرئيس مبيكي في عام ٢٠٠٢، هناك إمكانية كبيرة لقيام الرابطة والاتحاد الأفريقي بتعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين. وبالنسبة للتعاون بين الرابطة والأمم المتحدة، فذلك قائم منذ إنشاء رابطتنا في عام ١٩٦٧. ويسرنا أن الرابطة قد حصلت على مركز مراقب رسمي لدى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، وأبرمت في العام التالي مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة. وتؤكد هذه التحركات من جديد الالتزام المتبادل بين تجمع إقليمي والأمم المتحدة. وتتطلع الرابطة إلى تعزيز التعاون مع كلا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العمل صوب حفظ السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أثمّن سعيكم لعقد هذه الجلسة لتفعيل الدور الذي يقوم به المجلس في تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وأنتهز هذه المناسبة لأتقدم بالشكر لسلفكم، المندوب الدائم للاتحاد الروسي، على رئاسته المميَّزة والناجحة للمجلس خلال الشهر المنصرم.

انطلاقا من الروابط التاريخية والجغرافية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، أود أن أشير إلى الأهمية التي تعطَى للتعاون الأفقي بين المنظمات الإقليمية، وخاصة بالنسبة للعلاقة المميَّزة بين جامعة الدول العربية مع الاتحاد الأفريقي، إذ ينتمي ثمانون في المائة من مواطني الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى القارة الأفريقية، فضلا عن كون خمسين في المائة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية هم أعضاء في الاتحاد الأفريقي، كما أن خُمس الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أعضاء في جامعة الدول العربية، وهي حالة خاصة ترمز إلى وضع مميَّز يؤخذ في الاعتبار حين يُنظر في مزايا التعاون الأفقي بين المنظمتين.

إن المنظمات الإقليمية، نظرا لمسؤولياتها المشتركة والمصالح المتداخلة بين أعضائها، في وضع متميز للتصدي للتحديات الإقليمية للسلم والأمن الدوليين، بسبب قرب هذه المنظمات ومعرفتها بالحالات المعنية للصراع وفهمها المستنير لها. فالتحديات الكبيرة التي شهدتها بدايات القرن الحادي والعشرين أدت إلى الدفع في اتجاه تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وذلك تنفيذا لقرارات وبيانات مجلس الأمن ذات الصلة، بالإضافة إلى ما دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

وفي إطار المسؤولية المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، في ظل التداخل الجغرافي والسكاني بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، تبذل كل من المنظمتين خطوات إيجابية في تسوية قضايا النزاع. إن التعاون الفعال بين المنظمتين أثبت فعاليته في معالجة عدد من الأزمات والقضايا، من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمتين، وذلك بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، وهو ما لمسناه في المشاركة في مفاوضات السلام في السودان وحل أزمة دارفور، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال، ومؤخرا في جمهورية جزر القمر الاتحادية، مما يجسّد مفهوم التعاون الثلاثي القائم بين كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن الدور الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين، وجعل هذه المهمة تقع على عاتق المجلس. إلا أن حتمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أصبحت من المسلمات التي تعتبر من صميم اهتمامات وسياسات المنظمات الإقليمية، لما لهذه المنظمات من دور فعال وإيجابي في معالجة القضايا الإقليمية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

إن المنظمات الإقليمية تساهم بشكل فعال في تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وتبادل الخبرات، مما يحتّم إقامة شراكة إقليمية فعالة بين مجلس الأمن وهذه المنظمات، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز الدور الهام الذي يقوم به المجلس في مجال صون الأمن والسلم الدوليين ومنع نشوب الصراعات وتحديد المبادئ التوجيهية لتوسيع الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بهدف تعبئة الإرادة السياسية لبناء السلام وتنفيذ القرارات المتخذة في هذا الخصوص.

وفي إطار تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، بما في ذلك في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، فإن المجلس مطالَب بأن يكون أكثر تجاوبا وببذل المزيد من الجهود لتحقيق هدف الشراكة المنشودة ومعالجة التحديات

القائمة في هذا الشأن، وذلك من خلال إعداد نظم الإنذار المبكر لمعالجة الأزمات قبل وقوعها، وتوزيع الأدوار، وتوسيع نطاق التشاور والتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

إن أهمية البُعد الإقليمي لبناء السلام وتعزيز الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في منع وحل النزاعات في أفريقيا يتطلبان من مجلس الأمن تقديم الدعم اللوجستي والفني اللازم لدول الاتحاد الأفريقي بشأن المحافظة على السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، وتحسين التنسيق بين مختلف المبادرات الأفريقية للتدريب على حفظ السلام، وإنشاء مراكز إقليمية لمنع تكرار نشوب الصراعات، وتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في إدارة الشؤون المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام وحماية المدنيين وتوصيل المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاعات.

إن الترابط الوثيق بين القضايا المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين وقضايا التنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا يحتم على الأمم المتحدة ألا تنظر إلى القضايا الأفريقية على أنها قضايا سياسية وأمنية فقط، بل بقدر ما هي قضايا اقتصادية وتنموية أيضا تتطلب تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لتقديم المزيد من الدعم للاتحاد الأفريقي، تمكينا له من المساهمة في معالجة التحديات والمضي قدما في تنفيذ مبادرة الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا، وجعل القارة خالية من الصراعات.

كما أن تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يتم في إطار تطوير الأمم المتحدة ذاتها وإصلاح مؤسساتها والنهوض بأدائها، لمواكبة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن عميق تقديري لكم يا سيدي الرئيس، وأعرب من خلالكم عن تقديري لجميع أعضاء المجلس الآخرين لإتاحتكم لي فرصة مخاطبة هذه الجلسة الرفيعة المستوى بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام. إن لجنة بناء السلام عاكفة بشكل نشط على تقديم الدعم الفعال لجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع، إيمانا منها بأن ما تحققه من نجاح يقاس بما تحدثه من تأثير فعلي على أرض الواقع.

وتسعى لجنة بناء السلام، وفقا لولايتها، لتعبئة الدعم والموارد لبناء السلام والانتعاش في البلدان الخارجة من صراعات، بغية تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على نحو متكامل. ونبذل قصارى جهودنا لتعزيز التعاون مع شركائنا خارج منظومة الأمم المتحدة، كالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية، والمجتمع المدني.

ومن الملاحظات الرئيسية التي خرجنا بها من عملنا المكثف أن جميع الجهود المبذولة لبناء السلام تتطلب التصدي للأبعاد الإقليمية فضلا عن الأبعاد المحلية. ونظرا لأن معظم الصراعات لها أبعاد إقليمية هامة، فلا غنى عن إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذه العملية. ولا يمكن تناول مسائل من قبيل الاتجار غير المشروع في الأسلحة وتهريب المخدرات بدون بذل جهود منسقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الرقابة الفعالة على الحدود بين البلدان في المنطقة المعنية. ومن المعترف به على نطاق واسع أن بطالة الشباب وانعدام الفرص الاقتصادية من التحديات التي تشترك في مواجهتها البلدان الخارجة من الصراع. وتقتضي هذه المشكلة أيضا الأخذ بنهج إقليمي، لأن الشباب المتعطل كثيرا ما يتنقل من مكان إلى آخر بحثا عن فرص العمل، بما في ذلك، أحيانا، العمل كجنود. وقد حللت لجنة بناء السلام تلك المسائل وقدمت المشورة العملية في أنشطتنا

الخاصة ببلدان معينة وفي إطار الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

وتقدر لجنة بناء السلام الجهود الجاري بذلها من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقديرا كبيرا. فهذه المنظمات تؤدي دورا هاما في مجال منع نشوب الصراع وبناء السلام. وتزداد فعالية أنشطتها في الوقت ذاته حين يكون التكامل كاملا والتنسيق جيدا بينها وبين أعمال اللجنة بصفة عامة. كذلك يتطلب النجاح في بناء السلام التواصل المستمر مع الجهات صاحبة المصلحة، المتعددة المشارب والمتنوعة الخبرة والتخصصات. وأنا أقر بالقيمة المضافة الأساسية التي يمكن أن تقدمها لجنة بناء السلام من خلال قيامها بدور تنظيمي في تعبئة الجهود المكرسة لجميع الأطراف ذات المصلحة.

إن القرارات التي تشكلت بموجبها لجنة بناء السلام تشير بصورة مباشرة إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبذلك تقدم منطقا قويا للتعاون الوثيق بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسوف تقوم اللجنة باستكشاف طرق عملية ومرنة للتعاون وتحقق نتائج إيجابية على أرض الواقع.

والبلدان الثلاثة الأولى التي نظرت فيها اللجنة، وبالتحديد، بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو، كلها في أفريقيا. والاتحاد الأفريقي بوصفه عضوا في لجنة بناء السلام المخصصة للبلدان الثلاثة، يسهم بصورة فعالة ونشطة في مداولات المجلس، في نيويورك وعلى أرض الواقع على السواء. إننا نكبر ونقدر شراكة الاتحاد الفعالة. وفي هذا الصدد، أود أن أقترح طريقتين لزيادة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام.

أولا، لعل الاتحاد الأفريقي يرغب في تقديم المزيد من المساهمة الفعالة في عملية صياغة استراتيجيات بناء السلام المتكاملة التي تضعها لجنة بناء السلام وأن يؤيدها بصورة أوثق. فالاستراتيجيات تصاغ بطريقة تهدف إلى التقليل من أخطار العودة ثانية إلى الصراعات، وبالتالي تسهم أيضا في منع نشوب الصراعات. وتشكل الاستراتيجيات التي تمت صياغتها لبوروندي وسيراليون قاعدة صالحة لأنشطة التعاون التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، نرى إمكانية كبيرة في تناغم الإطار السياسي بشأن إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع والتنمية التي اعتمدها المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي وعمل لجنة بناء السلام، التي تتخذ نهجا مماثلا لتعزيز بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ويقوم مكتب الدعم التابع للجنة بناء السلام بالتعاون الفعال مع المجموعة الفرعية للاتحاد الأفريقي بشأن الإطار السياسي، الذي من المتوقع أن تنتج عنه فوائد ملموسة لكل من لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وسوف تيسر هذه الجهود أيضا تنمية الأواصر بين إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع وبين التنمية.

وفي الختام، أستطيع أن أنقل إلى المجلس أننا نبذل جهودا كبيرة في زيادة توثيق التعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بدءا بالاتحاد الأفريقي، لتعزيز بناء السلام ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا. وأعتزم إجراء المزيد من التشاور مع أعضاء اللجنة حول كيفية معالجة هذه الحاجة على نحو أفضل. وسوف يتيح اجتماع اللجنة المخطط له بعد ظهر غد مع رئيس لجنة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي فرصة سانحة لتحقيق ذلك. وأتطلع إلى إجراء مناقشة مفيدة في هذه المناسبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد لسلي كوجو كريستيان، الممثل الدائم لغانا.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ جنوب أفريقيا بترؤسها مجلس الأمن في شهر نيسان/

أبريل وبتنظيم هذه المناقشة. وأود أن أنقل إلى المجلس التحيات الأخوية من فخامة الرئيس كوفور، الذي تعذر عليه القدوم إلى نيويورك بسبب المسائل الملحة للدولة والاجتماع الثاني عشر المقبل لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المزمع عقده في أكرا.

وتقدر غانا استمرار دعم الأمم المتحدة ودعم المجتمع الدولي الهادف إلى حل الصراعات في أفريقيا، بما في ذلك نشر ثلثي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، وكذلك المساهمة الجديرة بالثناء لوكالات الإغاثة في تخفيف محنة الأشخاص الذين شردهم الصراعات. وبينما أحرز تقدم كبير في تسوية بعض الصراعات في أفريقيا، يتطلب الوضع الراهن في أجزاء من القارة أقصى قدر من اهتمامنا العاجل.

وما زال دور الأمم المتحدة ذا أهمية بالغة في سعي أفريقيا نحو حقبة جديدة من السلام والاستقرار. والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي حدد صراحة دورا للمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، يملي الحاجة إلى علاقة وثيقة متبادلة الفائدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، نظرا للحالة الراهنة في قارتنا.

وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه بغية ضمان تسوية أكثر فعالية للصراعات في أفريقيا، لا بد من انتهاج استراتيجية محسوبة وواعية تهدف إلى تعزيز التكافل بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، التنفيذ الكامل للإطار العشري لبناء القدرة من أجل التعاون الذي تم إبرامه بين الأمين العام ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

إن الافتقار إلى الموارد، مقترنا بعوامل أخرى، قد عوق نشر عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في أفريقيا. ولذا، نحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تصعيد الجهود لمعالجة هذه الفجوات الحرجة في الموارد.

وكما بينت التقارير الأخيرة للأمين العام، إن تكلفة منع نشوب الصراعات أقل بكثير من تكلفة تسويتها. ولهذا، فإن الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية وقائية، تشمل التصدي للأسباب الكامنة وراء نشوب الصراعات وعدم الاستقرار، ينبغي أن تحوز على أولوية اهتمام المجتمع الدولي. ولتحقيق هذا الهدف، ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن ولجنة بناء السلم إلى تقديم الدعم الفعال للإطار الأفريقي لسياسات التعمير في مرحلة ما بعد الصراع، الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٦، والذي يركز على التصدي للأسباب الجذرية للصراعات مما يحول دون نشوب الأزمات أو تكرار نشوبها.

وفي هذا الصدد، نقر بالمساهمة الهامة للجنة بناء السلام، التي تتولى فيها غانا حاليا منصب نائب الرئيس، في الجهود الجارية لتعمير بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو، بهدف ضمان السلم الدائم في تلك البلدان، التي ما زالت مدرجة في جدول أعمال كل من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

إن خطة تنمية أفريقيا، أي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، تؤكد من جديد التزام الدول الأفريقية بأركان الحكم الرشيد والديمقراطية، مدعمة بتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية والاحترام الصارم لحقوق الإنسان وسيادة القانون، بوصفها شروطا للسلم والأمن الدائمين.

وتفخر غانا بأنها من بين البلدان التي ساهمت حتى الآن في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – وهي عملية يخضع فيها الحكم الوطني في بلدنا للتدقيق الخارجي. ولدينا قناعة

راسخة بأنه عن طريق هذه العمليات البناءة ستخرج أفريقيا أكثر قوة وصمودا. ونحن متفائلون بأن هدف النهضة الأفريقية، وهو بالتحديد، السلم والاستقرار والرخاء، سوف يتحقق عاجلا لا آجلا في سائر أنحاء أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فرانسيس باتاغيرا، الممثل الدائم لأوغندا.

السيد باتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ووفد بلدي مسرور أيما سرور للجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام، الذي يكرس الكثير من وقته لقضية السلم والأمن العالميين.

وفي حزيران/يونيه من العام الماضي في أديس أبابا، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بيانا مشتركا التزما فيه بتنمية علاقة أقوى وأكثر انتظاما بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بشأن منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع. واتفقا فضلا عن ذلك على تعزيز العلاقات بين الهيئات التابعة لمجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إننا نشجع إجراء مشاورات أوثق بين الاتحاد الأفريقي وهذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة، التي تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين.

إن أفريقيا تستلهم روح الأمن الجماعي لميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقا من هذه القناعة الأساسية والالتزام ولد الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له للإشراف على شواغل السلم والأمن الإقليميين في أفريقيا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأمن الجماعي ينبغي تطبيقه بصورة عادلة وبدون تمييز.

وبالنسبة للملايين من الأفارقة، ما زالت التحسينات الملموسة المتعلقة بالتنمية والأمن وتعزيز الأمن البشري أمورا أساسية. ولهذا السبب شجعنا تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين (S/2008/186). ويجب أن تستند عمليات المنظمات الإقليمية وعلاقاتها بالأمم المتحدة إلى مبدأ التعددية. ومن ثمّ، إن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يعزز بعضها بعضا. غير أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وتستند فعالية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى ثلاثة مبادئ: أولا، القدرة على إنفاذ المعايير المتفق عليها بين الدول الأعضاء في الاتحاد؛ ثانيا، الرغبة في تحقيق التناغم بين الترتيبات الأمنية الإقليمية في أفريقيا؛ ثالثا، التزام الحكومات الأفريقية بتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لمبادرات السلام التي يتخذها الاتحاد الأفريقي.

وللأسف، فبالنسبة لهذه المنظمة الجديدة والمكافحة التي تتخبط في مشاكل متعددة، هناك أوجه قصور في المجالات الثلاثة كافة. ولذلك، جئنا إلى هنا لنوجه نداء ملحا بأن تغطي الميزانية العادية للأمم المتحدة عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وقد أشار وزير خارجية رواندا إلى ذلك الجانب تحديدا، شأنه في ذلك شأن رئيس تنزانيا، كيكوتي، هذا الصباح.

وعلى المجتمع الدولي أن يبدي قدرا مماثلا من الاهتمام بأفريقيا وأن يكون سخيا معها، مثلما فعل فيما يتعلق بالبوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وأفغانستان. فعلى سبيل المثال، بينما جرى التعهد في عام ٢٠٠٠، بالتبرع ببليوني دولار لتعمير البلقان، لم يتعهد بالتبرع لسيراليون

سوى بـ ١٥٠ مليون دولار تقريبا. ونشر ٣٠ ٠٠٠ من قوات منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، مقابل ١٦ ٧٠٠ من قوات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذلك البلد المترامي الأطراف. وعانت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور من نقص صارخ في التمويل، إذ بلغ النقص لديها ٢٠٠ مليون دولار في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتتباطأ الأمم المتحدة تباطؤا شديدا في الاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة عن نشر قوات في الصومال.

ولتبديد المخاوف من أن تصبح أفريقيا تربة خصبة للإرهابيين، يجب بذل جهود متضافرة لوقف تيار عجز الدول. ويعني ذلك أنه يجب على الأمم المتحدة ألا تستثمر في الحكم وبناء القدرات فحسب، بل أيضا في تمكين الدول الأفريقية من معالجة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية الأساسية مثل توفير التعليم والخدمات الصحية. فالفقر والإقصاء والظروف اللاإنسانية يمكن أن تؤدي إلى اليأس والإرهاب.

وثمة مسألة أخرى يوليها وفد بلدي اهتماما خاصا وتتمثل في ضرورة إبرام مذكرة تفاهم بين لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية إقامة علاقة متناغمة في مجالي التعمير وما بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن تستند هذه العلاقة إلى التكامل وتفادي الازدواجية في العمل. ويتعين عليها أن تقيم علاقات متبادلة لمواجهة التحديات العديدة التي تواجهها المجتمعات المتضررة بالحرب. وينبغي أن تقيم شبكة من المؤسسات والآليات لتوجيه وتخطيط ورصد وتقييم جهود التعمير بعد انتهاء الصراع في أفريقيا، وجعلها متسقة وعملية في الميدان. وينبغي للجنة بناء السلام أن تتجنب التسييس، وإلا فإنها ستصبح غير ذات موضوع. وهناك حاجة إلى لجنة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة تكون برنامجية وجيدة التمويل.

وفي الختام، هناك حاجة ماسة إلى أن توطد لجنة بناء السلام علاقتها مع الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغيرهما من الهيئات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أرايا ديستا، الممثل الدائم لإريتريا.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أعرب عن عميق تقدير وفدي لدعوتنا إلى المشاركة في هذه المناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، التي نظمتها جنوب أفريقيا، بصفتها رئيس مجلس الأمن. ويولي بلدي أهمية بالغة لهذه المسألة. وقد أعرب الرئيس إسياس أفورقي عن أسفه لعدم تمكنه من حضور هذه الجلسة بسبب التزامات أخرى سابقة.

وحرصا على الوقت، سأسلط الضوء بصورة موجزة على آراء حكومتي بشأن بعض المسائل الحاسمة التي تواجهها أفريقيا. وبما أن العديد من المتكلمين السابقين أكدوا على أهمية تحسين التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، اتساقا مع قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، سأقتصر في بياني على بعض العناصر.

ويتمثل التحدي في الاستفادة من التعاون القائم بصورة تعالج الأزمات والصراعات في الميدان من خلال التزامات حقيقية وملموسة: أولا، بمعالجة الأولويات الأفريقية؛ ثانيا، بإجراء تقييم سياسي وأمني مشترك لحالة معينة من حالات الصراع؛ ثالثا، بالتمكن من تحديد دور كل مؤسسة على حدة بصورة واضحة؛ رابعا، بالبدء بعمليات مشتركة استنادا إلى أهداف واضحة المعالم؛ خامسا، بوضع استراتيجية شاملة لحل الصراعات وغيرها من المسائل ذات الصلة. ويتطلب كل ذلك التزامات سياسية ومالية قوية من جانب المؤسستين بغية حل العديد من الصراعات الجارية.

وكما يبين جدول أعمال مجلس الأمن، فإن أفريقيا هي أكثر المناطق معاناة من الصراعات فيما بين الدول وداخلها. وتنخرط الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في معالجة العديد من هذه الصراعات. وما زالت الصراعات في معظمها تسبب لشعب قارتنا خسائر هائلة في الأرواح ومعاناة شديدة. والتقدم المحرز في بعض حالات الصراع محمود وواعد. غير أن الاستجابة في حالات أخرى كانت بطيئة، وهي تستوجب تسريع وتيرة الجهود بغية وقف معاناة الشعوب المتضررة وشعورها بالإحباط.

إن إريتريا، التي نهضت من وسط رماد الحرب، تبذل جهدا للإسهام في السلام والاستقرار في السودان وتشاد. وتظل ملتزمة بالسلام والاستقرار الإقليميين. وبذات الروح والهدف اللذين أبدتهما إريتريا في جنوب السودان وشرقه، ما انفكت تعمل دون تحفظ بشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة، من أجل جمع كل أصحاب المصلحة حول طاولة المفاوضات، بغية التوصل إلى اتفاق سلام في دارفور وإبرامه.

ومن المهم تقييم كل حالة من حالات الصراع بشكل موضوعي، وحسب ظروف كل حالة. فلا يمكن صون السلام والأمن الإقليميين بالتحايل على اتفاقات السلام عندما يحال دون تنفيذها، بل بالحفاظ على سلامة تلك الاتفاقات وقبول واحترام سلطة الهيئات التي تخولها اتفاقات السلام صلاحية تنفيذ ولاياتها. وعندما تخرق معاهدة سلام ويُنتهك القانون الدولي، ينبغي لمجلس الأمن، تلك الهيئة من هيئات الأمم المتحدة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، أن يمارس واجبه الأخلاقي والقانوني لكفالة امتثال الأطراف، من أجل السلام والأمن. كما يجب على الاتحاد الأفريقي أن يعزز ذلك بالتعبير عن رأيه وممارسة سلطته المعنوية لكفالة احترام سيادة القانون.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن تأييدي للآراء التي عبر عنها العديد من المتكلمين بشأن وجوب أن يكون الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي قابلا للتنبؤ به ومستداما، وضرورة تكريس مزيد من الوقت والموارد لمنع نشوب الصراعات في منطقتنا.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨).

أود أن أشكر جميع المشاركين على تكاتفهم لجعل عقد هذه الجلسة أمرا ممكنا. وأعرب عن شكري لجميع رؤساء الدول والحكومات، والوزراء والممثلين الآخرين، فضلا عن الأمين العام.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.